الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي ميـــــــــــلة
معهد العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية، التجارة و علوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: علوم التسيير - مالية -

سياسات صندوق النقد الدولي وعلاقته بالدول النامية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

إعداد الطلبة:
دباح نجاة
شباح حنان
مراجي إيمان

تحت إشراف الأستاذ
بولصباع محمود

السنة الجامعية 2010 - 2011

دعـــــــاء

"اللهم ما طلبنا علما نريد به وجهك و معرفة أسرار كونك إلا رأينا عظمة صنعك متجلية وقصور عقولنا في الإحاطة بما فيه فما أعلمك و ما أجهلنا و ما أقدرك و ما أعجزنا فسبحانك من خالق.

اللهم لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا و ذكرنا بأن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم تقبل أعمالنا و أجعلها خالصة لوجهك الكريم ووفقنا للعمل بما فيه مرضاتك.

اللهم اشرح لي صدري و يسر لي أمري و أحلل عقدة لساني ليفقه قولي.

اللهم أجعل خير أعمالنا خواتمها و اختم بالباقيات الصالحات أعمالنا".

آمين

الخطة:

المقدمة

الفصل الأول :النظام النقد الدولي.

البحث الأول :لمحة تاريخية.

المطلب الأول :مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

المطلب الثاني :مرحلة مابين الحربين.

الطلب الثالث: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

البحث الثاني :مؤتمر بزيتون وودز.

المطلب الأول: نشأة مؤتمر بزيتون وودز.

المطلب الثاني: أهم نتائج موتم بزيتون وودز.

المطلب الثالث: انهيار مؤتمر بريتون وودز.

الفصل الثاني:صندوق النقد الدولي ،طبيعته ،وظائفه ومصادر تمويله.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: نشأة الصندوق.

المطلب الثاني: التعريف بصندوق النقد الدولي وهيكلته.

المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: وظائف ومهام الصندوق.

المطلب الأول: المراقبة والنشاطات التمويلية.

المطلب الثاني: حقوق السحب الخاصة.

المطلب الثالث: المصادر التمويلية لصندوق النقد الدولي.

الفصل الثالث: سياسات التمويل والمراقبة لصندوق النقد الدولي والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الأول: سياسة التمويل والمراقبة للصندوق.

المطلب الأول: سياسة جانب العرض وجانب الطلب.

المطلب الثاني: سياسات التصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة للدول النامية.

الفصل الرابع: صندوق النقد الدولي وعلاقته بالدول النامية .

المبحث الأول :الدول النامية وأهم أزماتها.

المطلب الأول :الدول النامية وأزمتي النظام النقدي الدولي والمديونية.

المطلب الثاني: الديون الدولية وأزمتها.

المطلب الثالث: الدول النامية في فترة مابين 1945-2009.

المبحث الثاني دور صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

المطلب الثاني الحلول المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث تقييم تجربة البلدان المغاربية مع الصندوق.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة :

لقد برزت فكرة التنظيم الاقتصادي العلمي إثناء الحرب العالمية الثانية وأما جذورها فتعود إلى فترة مابين الحربين على اثر الفرض الاقتصادية والمالية والسياسية التي ميزت الفترة 1919-1939.التي واكتب سلسلة الأزمات النقدية خاصة عجز ميزان المدفوعات ومشكلة قلة الصرف ،فانعقد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 م لوضع أسس هذا التنظيم فتضاربت الآراء حول هدا التنظيم فصهر مقترح كينز الاقتصاد الانجليزي .ومقترح وايت الذي يعكس الإستراتيجية الأمريكية ،وفعلا تبناها مؤتمر بريتون وودر.الذي تمخض عنه البنك العالمي للإنشاء والتعمير ،الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وصندوق النقد الدولي ،حيث ظهر هدا الأخير لشد نتائج التعاون الاقتصادي بين الدول الرأسمالية ،التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية وإنعاش الاقتصاد المتهالك من أزمة الكساد والتضخيم التي عمت النظام الرأسمالي ،إلا انه بالنتيجة جاء لخدمة المصالح الأمريكية ولهذا أثارت نشأة الصندوق جدلا حادا حول الدور الذي يضطلع به في الاقتصاد العالمي وتسخير لخدمة القوى الامبريالية التي تسعى إلى السيطرة على العالم ،جاء صندوق النقد الدولي ليركز على إقراض البلدان التي تعاني من مشكلات الاحتلال في ميزان المدفوعات وصياغة السياسات الكلية ،وكان من بين الأهداف المعلنة الأبرز لصندوق النقد الدولي في ذلك التاريخ إعادة أعمار وبناء البلدان التي دمرتها الحرب وتفادي الانهيارات المحتملة لبعض الدول الرأسمالية ،ولقد عرف الصندوق على مدى العقود الماضية من إنشائه حتى الآن تطورا كبير ،في دوره واهتماماته وسياساته وذلك بعض مسايرة التحولات السياسية والاقتصادية والدولية المختلفة فقد تحول إلى مؤسسة ذات اهتمامات إنمائية حيث دخل مجالات تحويل التنمية في الدول النامية ولم يكن ذلك من أهداف الصندوق عند إنشائه لن الدول النامية لم تشارك في صياغة هذه الأهداف واعتبر قوة عالمية تمارس ضغوطها وتأثيرها على البلدان النامية.

الإشكالية الرئيسية :

تكمن المبرزات الحقيقية لإنشاء صندوق النقد الدولي في الظروف والتجارب والممارسات التي سادت بصورة واسعة في أروبا عامة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية ومن اهم المشاكل التي اعترضت الدول

-انهيار النظم النقدية وتدهور شروط التجارية الدولية وتعتبر عمليات الدفع والتسوية ومشكلة البطالة التي توطنت بالنظم الرأسمالية الصناعية ومشكلة التنمية للدول المختلفة اقتصاديا ومشاكل العلاقات النقدية والمالية التي تمثلت بحروب التخفيضات في أسعار صرف العملات التي نشبت بين عملات الدول مما أدى إلى ركود في حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال أضف إلى ذلك مشكلة التضخم وتحولهم من ظاهرة محلية بحتة في ظل نظام الذهب إلى سمة ملازمة لأداء الاقتصاد العالمي ومسألة تسويق الأغذية والمواد الأولية ولهذه الأسباب مجتمعة وتفاديا لهذه الأوضاع والاتفاق على نظام نقدي جديد من أهم

ملامحه توفير حرية التجارة ومد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية وإقامة أسعار صرف ثابتة لا يجوز تبديلها إلا بعد استشارة الصندوق والقضاء على الحد الممكن على القيود الكمية المفروضة على المعاملات الاقتصادية الدولية وإلغاء الممارسات التمييزية في التجارة الدولية إلا في حالات خاصة تفقد المجتمع ممثلوا 4 دولة في 1944 في ولاية نيوهاميشر بالولايات المتحدة الأمريكية في بريتون وودز في مؤتمر دولي لمناقشة قواعد السلوك التي يتعين على الدول احترامها والامتثال بها في مجال العلاقات المالية والتجارية .

السؤال الرئيسي :

-ما هي أهم سياسات صندوق النقد الدولي وتأثيرها في البلدان النامية ؟.

الأسئلة الفرعية :

-ماهر مفهوم صندوق النقد الدولي ؟

-فيما تتمثل أهدافه ؟

-ما هي أهم المصادر التمويلية للصندوق ؟

-ما هي سياسات التمويل والمراقبة في الصندوق ؟

-ما هي أهم إصلاحاته في الدول النامية ؟

-ما هي أهم أزمات الدول النامية ؟

- ما هي علاقته بالدول النامية؟.

فرضيات الدراسة :

-سياسات صندوق النقد الدولي تخدم اقتصاديات الدول النامية.

-لصندوق النقد الدولي دور فعال في حل الأزمات الاقتصادية للبلدان النامية.

أهداف الدراسة :

الغرض من دراستنا لهذا البحث هو معرفة الأهداف الحقيقية التي وجد من اجلها صندوق النقد الدولي .فهل وجد من اجل تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية وتكميلها بشروط الذين الخارجي وأعبائه ،وذلك لتحقيق هدفين أساسيين هما:

الأول جني الأرباح الخيالية التي تحلم بتحقيقها البلدان الرأسمالية.

الثاني إحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية وتحويلها إلى المقصلة الرأسمالية ،أم انه وحد لترقية التعاون النقدي والمالي على المستوى الدولي.

أهمية الدراسة:

لم يتوقع أحد أن يكون لصندوق النقد الدولي مثل هده القوة التي تمكنه من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء و إملاء ما يراه من توجيهات عليها كما انه في بعض الحالات يتدخل حتى في أنظمة حكم

بكاملها في بعض الدول ،كما يساعد على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقا للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الأعضاء والعمل على إزالة القيود المفروضة على الصندوق التي تعد قل نمو التجارة الدولية ،كما يوفر الثقل للدول الأعضاء لجعل موارد الصندوق متاحة لهم.

منهج الدراسة:

المنهج المستعمل هذا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

فالمنهج التاريخي يرتبط بالماضي المتتبع للظاهرة المدروسة

والمنهج الوصفي يرتبط بوصف الظاهرة المدروسة .

أسباب اختيار الدراسة:

1-هدف شخصي :العرض منه التعرف على المؤسسة المالية الدولية وتأثيرها على الدول النامية

2-معرفة دور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي.

الدراسات السابقة :

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية :

- -بوجعدار هاشمي معرفة تأثير أزمة الديون الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي على البلدان المختلفة.

-صالح صالحي ،دراسات اقتصادية ،دراسة أهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي.

ميزة الدراسة المالية:

معرفة تأثير صندوق النقد الدولي على الدول النامية.

الفصل الأول

النظام النقدي الدولي

الفصل الأول: النظـــــام النقـــــدي الـــــــــدولي

تمهيد:

لقد برزت فكرة تنظيم الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الثانية أما جذورها فتعود إلى مابين الحربين على اثر الفوضى الاقتصادية والمالية والسياسية التي ميزت فترة 1919م - 1939م والتي واكبت سلسلة الأزمات النقدية خاصة عجز ميزان المدفوعات ومشكلة قلة الصرف ·

I-المبحث الأول : لمحة تاريخية :

1- المطلب الأول : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

هي مرحلة تتميز بقدر كبير من الحرية حيث لا يوجد عوائق كثيرة على انتقال السلع والخدمات من بلد إلى آخر وكانت هناك مشكلة الدفع بين البلدان المختلفة ذات العملات المختلفة، ثم جاءت بعد ذلك قاعدة الذهب لتحل المشكلة تلك ([1]) .

نظام الذهب عبارة عن نظام نقدي، لعب الذهب في ظله دور مقياس القيمة ووسيط للتبادل ويعود العمل به رسميا إلى عام 1919م، حين اقر البرلمان البريطاني قانون . resumption في حين دخلت ألمانيا واليابان وبعض الدول الأخرى نظام الذهبي في النصف الثاني من القرن 19 م مقلدين في ذلك بريطانيا الدولة العظمى في ذلك الوقت و رغبة منهم في تحقيق ما استطاعت تحقيقه أما انضمام الولايات المتحدة إلى هذا النظام فيعود رسميا إلى العام 1900م، حيث عمدت السلطات النقدية إلى إنشاء علاقة ثابتة بين وحدة النقد الدولار الأمريكي، ووزن معين من الذهب الخالص 1. UDS = 0,888671 g

كان من الطبيعي أن تتحول لندن في ذلك الوقت بحكم الدور الطليعي لبريطانيا إلى مركز العالمي للنظام النقدي العالمي المستند إلى نظام الصرف بالجنيه، ولكي يتحقق تشغيل نظام الذهب على المستوى بين المحلي والدولي ويقتضي توافر شروط معينة نذكر منها([2]) :

أولا: تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعيار معين من الذهب وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره الرسمي.

ثانيا : توافر حرية كاملة لسك وصهر الذهب دون تكلفة وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر السوقي والقانوني للذهب.

ثالثا: ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب وبالعكس بلا قيد ولا شرط.

رابعا: يشترط عدم وجود قيود على تصدير واستيراد الذهب من الخارج وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين سعر الذهب في الداخل وسعره في الخارج ومن البديهي أنه إذا كانت عملتان (أو أكثر)تسيران على نظـــام الذهب أي كانت كل واحدة منهما تعادل وزنا معينا من الذهب الخالص فان سعر الصرف بينهما يتحدد آليـــا وتكون النسبة بين الذهب في كل من العملتين وهذه النسبة الثابتة تسمى سعر التعادل،وهي التي كانت تحدد علاقة الفرنك والمارك وباقي العملات بالدولار الأمريكي.

---

[1] - شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان سنة 2009م ص

[2] - بسام الحجار ، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف ، دار المنهل اللبناني ، بيروت سنة 2009 ص 14.

وكانت الحكومات الكبيرة مثل فرنسا ،انجلترا،ألمانيا، تمثل آنذاك بنك العالم في عملياتها المختلفة وكانت تشجع عملية الاقتراض للدول المحتاجة. ([1])

و هذا بالإضافة إلى توافر حرية تحويل العملات بعضها إلى بعض بلا قيد ، و بحسب سعر السوق، الذي كان من الممكن أن ينحرف عن سعر التعادل ضمن حدود ضيقة (حدود الذهب) البلد المدين كان دائما يملك الخيار إما أن يقايض عملته الوطنية بعملة أجنبية و أما أن يقوم بشراء الذهب و تصديره إلى الخارج.

- و لتوضيح معنى حدي الذهب، نفرض مثلا، أن صادرات فرنسا إلى أمريكا، في فترة زمنية معينة كانت معادلة لقيمة وارداتها منها، و في مثل هذه الحالة سوف يكون هناك تكافؤ بين الكميات المطلوبة و المعروضة من الدولارات الأمريكية ولن يكون هناك أي مبرر لاختلاف سعر التعادل.

و لنفرض الآن ، أن قيمت الصادرات الفرنسية إلى أمريكان كانت أقل منه قيمة و إراداتها منها (عجز في الميزان التجاري الفرنسي مع أمريكا) و أن الوزن المعدني الصافي للدولار الأمريكي، كما حدده المشرع الأمريكي، 0.50467 غرام من الذهب و الوزن المعدني الصافي للفرنك الفرنسي كما حدده المشرع الفرنسي = 0.29032 غرام من الذهب.

- سعر الصرف بين الدولار و الفرنك يتحدد على أساس قسمة الوزن المعني الصافي لكلا العملتين و بالأرقام: = دولار أمريكي واحد = 5.1813 غرام فرنكات.

و في حالة العجز في الميزان التجاري الفرنسي ، سوف يكون هناك بطبيعة الحال، طلب على الدولارات الأمريكية أكثر من الكمية المعروضة من الدولارات، فيميل سعره إلى الارتفاع في أسواق باريس المستورد الفرنسي حين يفاجأ بارتفاع سعر صرف الدولار يتحول من طلب على الدولار إلى طلب على الذهب، فيشتري الذهب بسعره الرسمي (بعلاقته الثابتة مع الفرنك)

وينقله إلى أمريكا، ويترتب على ذلك تحمل المستورد الفرنسي لمصاريف إضافية، هي عبارة عن كلفة نقل وتأمين الذهب من فرنسا إلى أمريكا، ويقال في هذه الحالة، أن سعر صرف الدولار الأمريكي قد ارتفع في أسواق باريس إلى حد خروج الذهب.

ولنفرض الآن أن حجم هذه النفقات الإضافية تساوي 1% من سعر الصرف أو ما يعادل تقريبا 5,2 سنتيمات ،ولنفرض أن ما يطلبه الأمريكيون وما يدين به الفرنسيون يساوي 1000 دولارا أمريكيا.

فإذا ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للفرنك إلى 5,24 فرنكات فان شراء الدولارات الأمريكية تصبح بالنسبة للمدين الفرنسي عملية غير مربحة،ومن هنا يتحول الطلب من طلب على الدولار إلى

طلب على الذهب لشحنة إلى أمريكا، فيتوقف سعر الدولار عن الارتفاع في أسواق باريس، فنقول أن سعر الدولار الأمريكي في باريس قد ارتفع إلى حد خروج الذهب.

[1] - بسام الحجار، المرجع السابق ص 18

بطبيعة الحال إذا حقق الميزان التجاري الفرنسي فائضا في التجارة مع أمريكا ستزيد الكمية المعروضة من الدولارات الأمريكية عن الكمية المطلوبة لتسديد قيمة السلع الأمريكية، فيميل سعر الدولار إلى الانخفاض في أسواق باريس وعندها يبدأ الذهب بالانتقال من أمريكا إلى فرنسا و يتوقف العرض الإضافي للدولار الأمريكي في باريس بعد أن يكون قد هبط سعره إلى ما يعرف بحد دخول الذهب

وبالنتيجة فان سعر الصرف لا يمكن أن ينخفض أو يرتفع عن سعر التعادل بأكثر من نفقات نقل وتأمين الذهب.مع العلم انه يمكنه أن يتقلب ضمن هذين الحدين وفقا لظروف العرض والطلب في السوق الخارجي.

وقد أدى انفجار حمم الحرب العالمية الأولى في عام 1914 إلى انهيار قواعد اللعبة التي قام عليها نظام الذهب، فقد اضطرت الحكومات إلى إيقاف شرط تحويل الأوراق إلى ذهب، وتكون بذلك قد أعلنت السعر الإلزامي للأوراق النقدية التي تحولت إلى نقود انتهائي وباتت تتمتع بقوة الإبداء العام المستمدة من قانون الدولة التي تصدرها، ومن ناحية ثانية بات تصدير واستيراد الذهب عملية محفوفة بالخطر نظرا لتعرضها للقرصنة أو العمليات الحربية أثناء نقلها من دولة إلى أخرى.

أـ السياسات الاقتصادية الكلية في عصر القاعدة الذهبية 1930- 1914م:

كان الهم الأساسي للبنوك المركزية، في ظل قاعدة الذهب الحفاظ على العلاقة الثابتة التي تم إنشاءها بين وحدة النقد ووزن معين من الذهب الخالص وتحقيقا لهذا الهدف كان على السلطات النقدية أن تحتفظ بكميات من الذهب.

من هنا فقد نظر إلى مسألة التوازن الخارجي أنه ليس بالضرورة الحالة التي يكون رصيد المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات مساويا الصفر (قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات) وإنما الحالة التي لن يترتب عليها لجوء السلطات إلى استيراد الذهب من الخارج أو ما هو أكثر أهمية ذلك، أن تكون السلطات

مجبرة على بيع الذهب للخارج،وبأسعار منخفضة، من هنا سعي البنوك المركزية، ومحاولتها الجادة بتفادي التقلبات الحادة في موازين مدفوعات بلدانها،ذلك أن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات([1]) .

الذي كان مساويا بدخول أن خروج الذهب الذي كان يمثل الاحتياطات الدولية في تلك المرحلة.

ب ـ القاعدة الذهبية وأزمة الكساد الكبير 1929م - 1933م:

لن نستعرض هنا الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة أو ما ترتب عنها من نتائج وخيمة على الصعيد الاقتصادي وإنما ما سنتناوله هو اثر الأزمة على النظام النقدي العالمي .

[1] ـ بسام الحجار، المرجع السابق ص 18- 19.

ما يميز هذه الأزمة التي بدأت بوادرها في خريف العام 1929 هو شموليتها، فهي لا تقتصر على الولايات المتحدة وشركاءها التجاريين فقط، بل توسعت وبسرعة في بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية لتشمل بعدها مختلف دول العالم، وهي بذلك تعتبر أخطر الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الرأسمالية في تاريخها الطويل حيث أدى هبوط أسعارا الأوراق المالية إلى مستويات متدنية جدا، وما أعقبها من موجات ضخمة من البطالة وهبوط شديد في حجم الطلب وحجم الناتج، إلى انعكاسات سلبية على الأسواق المحلية نظرا لارتباط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية في نظام الذهب([1]).

[1] ـ بسام الحجار، المرجع السابق ص 22.

2ـ المطلب الثاني: مرحلة مابين الحربين:

كانت لقاعدة الذهب سببها الرئيسي ألا وهو الدقة في التغير أن سعر صرف العملات المختلفة حيث أن الحالة الاقتصادية الراهنة حين ذاك كانت تستنفذ احتياطات الذهب في تلك الدول و تسبب البطالة مما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف ولذلك يصعب المحافظة على سعر صرف ثابت وهو الذي تسعى إليه الدولة أو الدول في العالم .

لذلك كله ألغى العمل بقاعدة الذهب خلال الحرب الأولى ولكنها بعد ذلك حفزت من جديد للوضع العادي وهو حرية التجارة وقاعدة الذهب وعادت القاعدة من جديد سنة 1928.

3ـ المطلب الثالث: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية تحتية مهدمة وتم عرض مؤتمر دولي سنة 1944 لمحاولة إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي فتشكلت ملامح جديدة لنظام مالي دولي عندما عقد المؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية سنة 1947 وشارك فيه 44 دولة.يعتبر النظام النقدي الدولي الذي ساد هذه الفترة وليد بعض السنوات من التفاوض بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. ([1])

[1] ـ محمود حسن حسني، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر – القاهرة- 2007 ص 517.

IIالمبحث الثاني: مؤتمر بريتون وودز:

1- المطلب الأول: نشأة مؤتمر بريتون وودز:

المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة Financial Nations Monetary and conference ويشيع الإشارة إليه باسم مؤتمر بريتون وودز conference Bretton Woods تجمعا ل 370 وفدا من جميع الـ: 44 دولة حليفة في فندق جبل واشنطن الواقع في بريتون وودز "نيوهميشر" لتنظيم النظام النقدي العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

المؤتمر انعقد من 1 يوليو إلى 22 يوليو 1944م عندما تم توقيع اتفاقيات إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية والتجارة وصندوق النقد الدولي كنتيجة للمؤتمر، تم إنشاء نظام بريتون وودز لإدارة سعر التحويل بين العملات والذي ظل ساريا حتى أوائل عقد السبعينات.

اتفاقية بريتون وودز بالنظام النقدي الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين خيمت على المجتمع الدولي حالة من الفوضى السياسة والاقتصادية التي عرضت المبادلات الخارجية والنمو الاقتصادي للخطر وأوقعته في حالة كساد لا سيما بعد تزايد القيود المفروضة على المدفوعات وحرب التخفيضات النقدية المستمرة وتعقد علاقات المديونية والدائنية فبعد أن لاح في الأفق انتصار الحلفاء تداعت بمبادرة من الحكومة الأمريكية 44 دولة واجتمعت في تموز 1944 في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية ولاية- نيو هميشير- للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية ([1])

ويضمن عدم فرض القيود والعوائق في وجه المعاملات الدولية وذلك بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي والدولي وفي هذا المؤتمر برزت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على أعماله.

إذ اعتمد المؤتمر في مقرراته اعتمادا أساسيا خطة الأمريكي وايت "وضعها خبراء الخزينة الفيدرالية الأمريكية تعكس الإستراتيجية الأمريكية، فرض هيمنة و توجيه أمريكي للتنظيم الجديد"

وفعلا تبناها مؤتمر بريتون وودز وأستبعد مشروع كينز وهو اقتصادي انجليزي مختص في أعمال البورصة كان يرفض اتخاذ الذهب كأساس للمبادلات الدولية وهذا يخدم انجلترا لأنها فقدت معظم أرصدتها الذهبية على اثر الحرب العالمية الثانية، وقد توصل المؤتمر إلى وضع اتفاقيات تم بموجبها إنشاء صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير.

وعلى الرغم من مشاركة الاتحاد السوفيتي في أعمال المؤتمر ومناقشته فانه لم ينضم لعضوية الصندوق لأنه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح

---

[1] - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت سنة 2006 ص 176-177 .

ولقد حدد مؤتمر بريتون وودز بالمواصفات الأساسية التالية :

ــ أن يلعب الدولار الأمريكي و بمساواة مع الذهب دور مقياس القيمة فتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي أي أن الدولار بات هو المركز والأساس الذي يتم بموجبه ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى وارتباط العملات بالدولار يجعل سعر الصرف بين أية عملتين معلوما. ([1])

ــ التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولارات الورقية إلى ذهب وبناءا على سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب وبواقع 35 دولارا للأونصة ، وهذا يعني أن الدولار الأمريكي قد تساوى مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام.

ــ أن لا تنحرف أسعار السوق للعملات أعلى أو اقل عن سعر صرفها الثابت، بالنسبة للدولار± 1%وعلى هذا الأساس فان أسعار الصرف الثابتة تقع داخل هذا النطاق المحيط بالسعر الرسمي، وان كان يسمح لها أن تتقلب في نطاقه.

ــ أن يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء قروضا بالعملات الأجنبية لتحويل العجز في موازين مدفوعاتها.

ويحافظ على سعر الصرف ضمن هذا النطاق الضيق +-1% أن البنوك المركزية تلتزم بوضع نظام لدعم سعر الصرف.على سبيل المثال لما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني بالنسبة للدولار المدعم وهو 2,38 (-1%)فان السلطات النقدية الانجليزية تشرع الجنيهات الإسترلينية وإجراء كهذا يجعل منحنى الطلب على الجنيه مرنا للغاية عند سعر الصرف الرسمي ولا يمكن أن ينخفض أكثر،وإذا زاد الطلب على الجنيه عن عرضه عند سعر صرفه الرسمي فان السعر الدولاري للجنيه سيرتفع وعندما يصل إلى الحد الأعلى للدعم وهو 2,42 دولارين بتشرع السلطات النقدية ببيع الجنيهات ويصبح منحنى عرض الجنيه مرنا للغاية عند هذا السعر فلا يمكن أن يرتفع أكثر

[1] - بسام الحجار، المرجع السابق ص 28.

2- المطلب الثاني: أهم نتائج مؤتمر بريتون وودز:

وكنتيجة للمؤتمر تم توقيع ثلاث اتفاقيات وتتمثل في: إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة(GATT) ، وصندوق النقد الدولي .(IMF)

أ- البنك العالمي للإنشاء والتعمير: أنشئ هذا البنك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام 1945م والبنك الدولي هو توأم لصندوق النقد الدولي ويكمل أهدافه والفرق بينهما أن البنك الدولي يقدم قروضا طويلة الأجل أما صندوق النقد الدولي فيقدم قروضا قصيرة الأجل.

ب - مهامه :

ـ تقديم المساعدات المالية لأعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية.

ـ دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ـ مساعدة الدول النامية لتقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

ـ تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

ـ العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات([1]).

ج - مصادر أموال البنك الدولي:

ـ الاكتتاب وهي مجموعة حصص الدول الأعضاء والتي تشكل رأس مال البنك.

ـ التمويل المشترك: وهي مساهمات الهيئات والمنظمات المالية الدولية مثل، البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي وغيرها.

ـ البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

ـ مساهمات الحكومات المقترضة

د- الغات :(GATT) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة:

ظهرت الفكرة نتيجة سلسلة لقاءات تمت بين 1947م 1948م بالعاصمة الكوبية هافانا وضمت 23 دولة رأس مالية، اتفاقية الغات تكون لفترة ثم يعاد النظر فيها لدى كانت الغات في شكل مؤتمرات سميت بالجولات ROUND وعرفت 8 جولات مثل" ديلون راوند" انتهت سنة 1962 م "كيندي راون" ووقع عليها سنة 1967م، "طوكيو راون" وقع عليها سنة 1979م بجونيف وأخيرا "اوغرواي راون" وبدأت سنة 1986م وهي أصعب الجولات بسبب تنافس واختلاف المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية

[1] - موسى سعيد مطر و آخرون، المالية الدولية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع – عمان ـ 2008 ص 167 .

،وانتهت باتفاقية جونيف 15 ديسمبر 1993م (122دولة) أما مؤتمر الدار البيضاء فقد قرر أثناء انعقاده في 15 أفريل 1994م تحويل الغات إلى منظمة عالمية للتجارة ابتداء من سنة 1995م وانتخبت "ريجيرو ديناتو" رئيسا لها وهذا في اجتماع عقدته المنظمة بجونيف في 24 مارس 1995م.([1])

و ـ صندوق النقد الدولي :

أنشئ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز بولاية نيوهمشير وارتبط إنشاء الصندوق في الحاجة إلى إنشاء منظمة عالمية تشرف على النظام النقدي الدولي الجديد لمعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.([2])

[1] ـ هشام كمال، الوجيز في التاريخ، دار الهدى، الجزائر 2002 .
[2] ـ موسى سعيد مطر، المرجع السابق، ص 169.

3- المطلب الثالث: انهيار مؤتمر بريتون وودز:

نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وما رافقه من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وهروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوروبا، وبداية الشعور بان الدولار قد فقد قيمته فحدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها: المارك الألماني الذي أعلنت ألمانيا عن تعويمه في سنة 1971م.

فكانت السياسة الجديدة الاقتصادية للرئيس نيكسون المتضمنة بنودا تلغي بعض أصول اتفاقيات بريتون وودز ومنها: عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتعويمه، وفرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة في اليابان فانهارت بذلك دعامتين هامتين في النظام النقدي الدولي هما:

ـــ التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب.

ـــ التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تتابع عملية تقويم العملات من قبل الدول الأعضاء، الذي كانت نتيجة لصالح الولايات المتحدة إذ أدى إلى :

ـــ تنشيط صادراتها واستعادة قوتها الاقتصادية .

ـــ تخفيض مديونيتها الخارجية بالقيمة الحقيقية.

ـــ استرجاع الدولار لمكانته المالية.

ـــ إضعاف مراكز بقية الدول في الاقتصاد الدولي ([1]) .

أكبر مؤسسة مؤثرة في النظام النقدي الدولي هي صندوق النقد الدولي وهو الموضوع الذي سنتناوله في مذكرتنا هذه .

---

[1] - صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد الأول، السداسي الأول، 1999، ص 92 - 93.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل والذي تطرقنا فيه للنظام النقدي الدولي.

إذا مرت الاقتصاديات بالعديد من الأنظمة النقدية ابتداء من قاعدة الصرف بالذهب إلى التحول عن تحويل النقود إلى ما يقال قيمتها من الذهب وسيادته خلال حقبة من الزمن إلى أن الاضطرابات السياسة وما خلفته الحرب العالمية الثانية من ديون على معظم دول أوروبا وكذلك التعويضات الألمانية أدى إلى تسرب الذهب ومن ثم رؤوس الأموال إلى الدول الأكثر استقرارا اقتصاديا مثل الولايات المتحدة الأمريكية ثم فرنسا وهذا أدى إلى اختلال توزيع الذهب في العالم.

الفصل

صندوق النقد الدولي طبيعته وظائفه و مصادر تمويله

الثاني

الفصل الثاني: صندوق النقد الدولي، طبيعته،وظائفه و مصادر تمويل

تمهيد:

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة و تملك أكبر صيد ذهبي في العالم، كان لا بد من نظام دولي يقوم بوضع ذلك التفوق الأمريكي ضمن إطار شرعي دولي يكفل التبادل التجاري، ويضمن الاستقرار للأسواق المالية و النقدية العالمية ويعيد إعمار ما دمرته الحرب، وذلك في ظل انهيار النظم الاقتصادية، و عليه عقد مؤتمر بروتن وودز الذي تمخض عنه النقد الدولي، و الذي سوف نتطرق إليه من التفصيل في فصلنا الآن.

I-المبحث الأول: صندوق النقد الدولي:

المطلب الأول: نشأة الصندوق:

ظهرت الحاجة بوضوح لوجود منظمة مثل صندوق النقد الدولي أثناء الكساد الكبير، الذي أصاب الاقتصاد العالمي بالدمار في الثلاثينات من القرن الماضي، و ما نجم عنها من اضطراب في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث كانت كل دولة تفرض قيود شديدة على تعاملها مع بقية الدول بالإضافة إلى إنشاء ظاهرة التنافر و التنافس في تخفيض قيمة العملة و بعبارة أخرى عدم وجود تعاون دولي في القضايا النقدية، و ما كادت هذه الظروف تنتهي حتى نشبت الحرب العالمية الثانية التي أحدثت دمارا اقتصاديا في الدول الأوروبية، و تجمدت التجارة و المدفوعات الدوليين بعدد لا يحصى من العوائق.

و كان واضحا أنه إدا قدر لعملية التطور بعد الحرب و ما تبعها من نمو بمعدلات أن تتم فسوف تلعب التجارة الدولية و رأس المال دورا رئيسيا في تلك العملية.

وكان واضحا أنه طالما بقيت القيود المالية على التجارة و المدفوعات على ماهي عليه فإن التجارة و حركة رأس المال أن تتمكن من التوسع بسرعة كافية لتعطي دعما كافيا للانتعاش الاقتصادي، و كانت الدول الحليفة قد بدأت لفترة طويلة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العمل لتطوير نظام من شأنه أن يعزّز ثلاث أهداف:

- إزالة قيود التجارة فورا.[1]
- تحقيق تحويل العملات التي تلاشت ليا نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شلت العالم كله.
- الحفاظ على أسعار الصرف مستقرة بين مختلف العملات.

و قد ظهر الاهتمام بالهدف الثالث نتيجة تجربة الثلاثينيات عندما أدت حركة أسعار الصرف غير المستقرة إلى مستوى عالمي من الغموض في أسواق المال العالمية نتيجة لدلك جرت المفاوضات النهائية لإنشاء صندوق النقد الدولي بين ممثلي 44 دولة، اجتمعوا في بروتن وودز بولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 1944 و بدأ الصندوق عملياته في مدينة واشنطن في مايو 1946م.

و قد صيغت اتفاقية الصندوق بحيث تكون الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية هي صاحبة الحصص الكبرى و المسيطرة على الصندوق على رأسها أمريكا و في الوقت الحاضر يبلغ عدد الأعضاء في الصندوق 148 دولة ووقعت على اتفاقية الصندوق بتقديم بيانات كاملة عن أوضاعها النقدية.

---

[1] زينب حسين عوض، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 104

المطلب الثاني: التعريف بصندوق النقد الدولي و هيكلته:

1-التعريف بصندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة فأسست بين 1 و 22 جويلية 1944م، و بحضور ممثلين عن 44 دولة، و ظهر صندوق النقد الدولي رسميا و عمليا في 27 ديسمبر 1945 [1] ، عند توقيع 29 بلد على اتفاقية تأسيسية و عقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس المحافظين لصندوق في سافانا من 8 إلى 18 مارس 1946، يقع مقره في واشنطن العاصمة و يديره أعضاؤه الدين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلد .

و صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام، النقدي العالمي، أي نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ويقوم بتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار، و علاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه. [2] +

2- هيكل الصندوق: حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أجريت عليها ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر من سنة 1945، و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

- ملس المحافظين.
- المجلس التنفيذي.
- المدير العام.

اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

---

[1] هشام كامل، المرجع السابق، ص34

[2] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقتها مع الزائر.ص39

1- مجلس المحافظين:

و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، و المحافظون عادة هم إما وزراء مالية أز رؤساء البنوك المركزية و أحيانا يختاروا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة و هو بمثابة المعية العامة للصندوق، و يجتمع مرة واحدة في السنة و له أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إباء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحيته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

ا- الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد.

ب- مراجعة الحصص و أشكال الدفع.

ج- تحديد اتفاقيات الصندوق أو حله.

د- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه.....

و يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حصتها فهناك الأعضاء ذو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، و هناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق ، رغم أغلبيتهم داخل المجلس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة لدول الرأسمالية المتقدمة على توجهات الصندوق لأن:

« أسلوب اتحاد القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85 % من الأصوات، و هذا ما يعطي الولايات المتحدة وحدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه » فهي تمتلك بمفردها 83.17 من الأصوات [1]

2-المجلس التنفيذي:

يختص المديرين التنفيذيين بتسيير أعمال الصندوق و إدارة عملياته اليومية، و لهم كل الصلاحيات في ذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة ي اختصاص مجلس المحافظين السابق الإشارة إليه، و مثال ذلك الموافقة على أسعار الصرف المتعددة و تقرير وجوب استخدام الصندوق و رسم سياسة الصندوق [2]

و يعين كل مدير تنفيذي مناوبا له ذو سلطة كاملة التصرف في حالة غيابه، ويتعين أن يتواجد المديرون التنفيذيون على الدوام في المقر الرئيسي للصندوق، و أن يكرسوا كل وقتهم لأعمال الصندوق ومن حق الدول الخمس الأعضاء صاحبة أكبر الحصص في الصندوق أن تعين كل منها مديرا تنفيذيا، أما الباقي من المديرون فينتخبون بواسطة باقي الدول.

و بصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي – مجلس إدارة صندوق النقد الدولي – وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية، و بعضها استثمارية رقابية و هو المحرك الحقيقي و الفعلي لصندوق النقد الدولي.

---

[1] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 95.

[2] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 361.

3- المدير العام:

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة 5 سنوات، و جرت العادة أن يون غير أمريكي على عكس مدير البنك الذي يختار من بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، فكان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن من الأوروبيين.

و يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي و يدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، و هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور و موظفي الصندوق و له دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنضمات الدولية و الجهوية، إضافة إلى مهامه الاستشارية و التنسيقية.

و يقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثلا إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية، و إدارة شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة..... أو ذات الاختصاص الجهوي مثلا دائرة إفريقيا ودائرة آسي و دائرة أوروبا أو ذات الاختصاص الفني و التكويني مثل صندوق النقد الدولي و معهد فيينا المشترك ... ، و يمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي و بمساعدة ثلاث نواب له. [1]

4- اللجنة المؤقتة:

أنشأت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 تتكون من 24 محافظ من محافظي الصندوق، تجتمع مرتين خلال السنة ، و قد أنشأت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية، و يعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري، يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي ويقدم التوجيهات و المقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية و لن مجلس المحافظين لم ينشأ هذا المجلس.

5- لجنة التنمية:

هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي، تتكون من 22 عضو، تعقد عادة اجتماعين في السنة يترافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة.

6- مجموعة العشرة:

أنشأت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء و هي : بلجيكا كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، ألماني، إنجلترا، السويد على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضاءه في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض، و تعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي.

---

[1] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 95،96.

المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي:

من أهداف الصندوق:

1- تشجيع و تنمية التعاون الدولي.

2- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية.

3- ضمان ثبات أسعار الصرف و تنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار صرف عملتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية، و بهدف تصحيح اختلال في موازين المدفوعات.

مع الإشارة ، إلى أن تعويم أسعار الصرف قد أفقد الصندوق السيطرة على تحركات أسعار الصرف، غير أن البلدان ملزمة بإتباع قواعد السلوك التي يضعها الصندوق، و خصوصا تجنب الرقابة على الصرف.

4- المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، تحقيقا للمصلحة السياسية و الاقتصادية بين الأعضاء و العمل على إزالة القيود المفروضة على الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية.

5- توفير الثقة للدول الأعضاء لجعل موارد الصندوق المتاحة لهم. [1]

6- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات الدولي الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن.

7- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات يهدف على تغطية المعالات الجارية بين الدول الأعضاء وتخفيض القيود التي تعوق التجارة الدولية. [2]

---

[1] بسام الحجار، المرجع السابق، ص 65.

[2] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية دون ذكر مكان النشر، 2004، ص 92

.

II-المبحث الثاني: وظائف و مهام الصندوق:

المطلب الأول: المراقبة و النشاطات التمويلية:

1- مراقبة أسعار الصرف: ن النظام النقدي الدولي الذي أوجد صندوق النقد يتوقف استقراره على الطريقة التي تحدد بها الولايات المتحدة سياستها النقدية و أحوالها الاقتصادية بالداخل، نظرا للدور الذي أصبح يلعبه الدولار كنقد عالمي و كعملة احتياط دولية، و قد أدت هيمنة الدولار على نظام النقد الدولي إلى امتيازات جمة تتمتع بها الولايات المتحدة وحدها، حيث تمكنت من تمويل نفقاتها العسكرية في الخارج، و كذلك عمليات شراء و تكوين الاستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا و غيرها من دول العالم، و قد تشدد الصندوق في مراقبة أسعار صرف العملات، و ذلك بعد تطبيق نظام التعويم عام 1973، حيث أخد يمارس هذه الرقابة عبر مجلسه التنفيذي و لجانه الفرعية المتخصصة و اجتماعاته السنوية و المفاوضات الثنائية التي يجريها مع حكومات البلدان المعنية، لكن مجيء أسعار الصرف المرنة لم يفلح في إزاحة الدولار عن موقعه، و استمرت أسار الصرف المعومة 10 سنوات (1974-1984) أعقبها اتفاقات بلازا واللوفر في عامي 1985و1987 و استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي بين الكتل النقدية الثلاثة الكبار، كتلة الين و كتلة الاتحاد النقدي الاوروبي عام 1922 رجعت الدول إلى نظام تعويم أسعار الصرف ثم ما لبث أن تخلت عنه في الاضطرابات النقدية عامي 1997-1998، حيث اضطرت كثير من بلدان آسيا إلى الانفكاك تدريجيا عن الدولار. [1]

[1] ماري فراس لريتود1: ترجمة هشام متولي، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر مكان النشر، 1993، ص 49.

2- التسهيلات و القروض التي يقدمها الصندوق:

2-1- نظام المسحوبات على الصندوق:

يتم التعامل بين الصندوق و الأعضاء على شكل قروض و التزامات ، اما من الناحية الفنية فيتم هذا التعامل على شكل و بيع مختلف العملات، فالعملية هنا هي عملية مبادلة أي شراء عملة مقابل عملة أخرى شرط الالتزام جاء عادة الشراء بالشكل المعاكس بتاريخ محدد مسبقا فقد ورد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من نظام الصندوق يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات سحب لا تغير في قيمة العملات التي يمتلكها الصندوق، و إنما تغير تركيب هذه العملات، و قد حدد مقدار السحوبات التي يمن لبلد أن يطلبها ضمن الحدود التي لا تؤدي إلى زيادة موجودات الصندوق من عملته عن 200 % من حصته.

و من المعروف ُانه قبل عام 1978 كان هناك ما يسمى بالشطر الذهبي أو الشريحة الذهبية، تمثل المقدار المدفوع إلزاما بالذهب، بينما كان الشطر الذهبي الأعلى يشير إلى أن البلد لاحظ زيادة في دائنيته على الصندوق بيم استعمال هذا الأخير لعملته، و بعد التعديل الثاني لاتفاقية بروتن وودز في ذلك التاريخ و الذي قضى بإلغاء الدفع بالذهب بجزء من الحصة أو المساهمة أذيب المفهومات المذكوران في مفهوم واحد يدعى بالشريحة الاحتياطية أو الشطر الاحتياطي أن السحب على هذه الشريحة يمثل تسهيلا ائتمانيا تلقائيا، إذ لا يجوز الاعتراض على طلبات الشراء ضمن هذا الشرط الاحتياطي، كما لا ينتج عنها دفع عمولات أو الالتزام بإعادة الشراء و لهذا السبب تعتبر موجودات بلد ما في شطر احتياطياته سيولة فعلية غير مشروطة تحتسب على هذا الأساس على أنها احتياطات دولية من قبل الصندوق و المصارف المركزية.[1]

يستطيع البلد العضو أن يمارس حقه بالسحب على الصندوق ضمن د إجمالي خارج نطاق الشطر الاحتياطي، و يحدد هذا الحد الإجمالي من دافع أن الصندوق لا يستطيع أن يقتني أكثر من 200 % من حصته أو مساهمة البلد و هذا ما يمكن تسميته بالتسهيلات الائتمانية العادية هي أربعة شرائح ائتمانية تتم الموافقة على الشريحة الأولى بصورة تلقائية ، أما الشرائح الثلاث الأخرى التي تسمى بالشرائح العليا يكون الحصول عليها خاضعا لشوط محددة.

تنطوي السحوبات ضمن الشطور أو الشرائح العليا لتقديم التسهيلات الائتمانية إجباريا ضمن إطار إجراءات (ترتيبات أو اتفاقات الدعم) و عرفت المادة ثلاثون من نظام الصندوق هذه الترتيبات كمايلي: " يقصد باتفاقيات الدعم القرار الذي يؤكد الصندوق بموجبه للبلد العضو أنه يستطيع بموجب أحكام هذا القرار القيام بالشراء من حساب الموارد العامة خلال فترة زمنية محددة و في حدود مبلغ معين " أي أن الأمر يتعلق بحساب على شكل تسهيل ائتماني بمبلغ معين لفترة زمنية محددة و لكن استخدام هذا التسهيل الائتماني من قبل البلد

[1] هاري فراس لوريتود1: ترجمة هشام متولي: المرع السابق، ص 49.

المعني يجب أن يتم وفقا لأحكام القرار الذي سمح به، أي يجب أن يخضع لشروط محددة تقتضي تطبيق سياسة اقتصادية يتفق بشأنها مع الصندوق فالسحوبات على هذه الشرائح العليا تكون مجدولة بدقة.

2-2- سياسات آليات المساعدات المالية: لقد ازداد عدد آليات المساعدات المالية المقدمة من قبل الصندوق من بداية الستينات، بعض هذه الآليات يمول من الموارد الاعتيادية للصندوق، و يتسم بطابع الاستمرارية و بعضها الآخر ذا صفة مؤقتة و يمول من الموارد المقترضة، و هناك بعض الآليات ذات الطابع الخاص التي وضعت لتطبيق فقسط في مجموعة معينة من البلدان. [1]

ا- الآليات الدائمة في السحب على الموارد العادية: و هي التسهيلات الائتمانية التي تتمثل بالشريحة الاحتياطية و الشرائح الائتمانية العادية، و من المعروف أن السحوبات على الشريحة الاحتياطية لا تخضع لشروط في السياسة الاقتصادية، كما لا تستوجب إعادة الشراء و لا يتم دفع عمولات عليها بينما بقية السحوبات على العكس من ذلك تخضع لدفع عمولات على استعمال الموارد ، و لا بد من ان يعاد شراءها خلال فترة ثلاث إلى خمس سنوات ، و قد أضاف الصندوق إلى هذه الآلية، و التتابع ثلاث إمكانيات جديدة من السحوبات.

- آلية التمويل التعويضي و تسهيل التمويل ضد الطوارئ:

أحدثت هذه الآلية عام 1963 بهدف تقديم العون و المساعدة الإضافية للبلدان تعاني موازين مدفوعاتها من صعوبات ناتجة عن ظروف مستقل و خارجية عن سياساتها و إرادتها مثل : التعويض عن تكاليف استرداد الحبوب و تسهيل التعويض عن هبوط موارد الصادرات و قد تطورت هذه الآلية على مراحل متتابعة و في عام 1988ن و ثم إيجاد تسهيل جديد أطق عليه تسمية آلية التمويل ضد الطوارئ و الغاية من هذه الآلية هي التعويض عن حدوث تبدلات و تغيرات غير متوقعة ذات"مصدر خارجي..

- آلية تمويل المخزون الناظم أو الاحتياطي:

أحدثت هذه الآلية عام 1969 بغية تحقيق استقرار أسعار المواد الأولية عن طريق تمويل المخزون الناظم أو الاحتياطي.

- آلية التسهيل الائتماني الموسع:

أحدثت هذه الآلية عام 1974م بهدف تقديم مساعدة للبلدان التي تكون موازين مدفوعاتها في حالة عجز لفترة زمنية أطول من تلك التي تسمح بها الإجراءات الخاصة بالشطور أو الشرائح الائتمانية العليا.

إن الآلية الموسعة تشكل توسيعا لمضمون الشرائح الائتمانية العادية الثلاث الحجم و الزمن وقد تمت الموافقة عليها استنادا لاتفاقيات الدعم و سميت بالاتفاقيات الموسعة ووضعت مجموعة من الشروط القاسية لتنفيذها.

---

[1] ماري فراس لريتود1: ترجمة هشام متولي: المرجع السابق، ص 50.

و من ناحية التطبيق فإنها تضع حدا أقصى لفترة السحب ثلاث سنوات و يمكن أ تبلغ أربع سنوات و تحدد مقدار للشراء يمكن أن يبلغ 140% من الحصة يضاف هذا الشراء إلى الشريحة الائتمانية الأولى البالغة 25% و يمكن لعملية إعادة الشراء أن تتم خلال فترة تمتد من أربع إلى عشر سنوات بعد تاريخ السحب الأول جميع ما سبق ذكره من آليات يندرج تحت فئة اللجوء إلى موارد الصندوق العادية و هي الموارد التي تتشكل من اكتتابات الدول الأعضاء.

ب – الآليات المؤقتة في السحب على الموارد المستقرة:

بدا لجوء صندوق النقد الدولي إلى الاستقراض من منتصف السبعينات حيث اتسع إطار السياسات و الآليات في السحب يتجلى ذلك من خلال ابتكار الآلية النفطية أو التسهيل النفطي فمع ارتفاع أسعار النفط تعاظمت ضغوطات موازين مدفوعات العديد من الدول و أبحث السحوبات المتوفرة ضمن إطار الشرائح الائتمانية غير كافية لذلك تم استحداث الآلية الأولى للتسهيل النفطي عام 1974 ثم أحدثت الثانية عام 1975، و ذلك على أساس موارد مستقرضة، و قد كانت المشروطية على تقديم هذه المساعدات ضعيفة أما العمولات التي كان الصندوق يأخذها على هذه السحوبات فقد كانت ذات معدل ثابت و تعكس معدل الفائدة الذي يدفعه الصندوق عن استقراضاته.

- آلية التحويل الإضافي:

أحدثت هذه الآلية للاستجابة إلى حاجة عامة لتمويل عجز ميزان المدفوعات و قد كان الحصول عليها مصاحبا بدرجة عالية من المشروطية، و قد أخد بها منذ الشهر الثاني من عام 1979 حتى الشهر الثالث من عام 1981م.

- سياسة اللجوء الموسع:

تعتبر هذه الآلية استكمالا لآلية التحويل الموسع، و قد أحدثت عام 1981م.

جـ آليات خاصة يديرها الصندوق :

و هي حسابات يديرها الصندوق أحدثت بهدف منح معاملة تفصيلية لبعض الدول دون غيرها منها:

- حساب تحين تسهيل الآلية النفطية الذي أحدث عام 1975، و أغلق عام 1983.
- التسهيل بغاية التصحيح البنيوي أو الهيكلي التي أحدثت عام 1986.
- و قد تمت الموافقة لـ 60 بلد بالاستفادة من هذا التسهيل و يتوجب على هذه الدول تتفق مع الصندوق على برام تصحيح على مدى ثلاث سنوات.
- التسهيل المدعوم بغاية التصحيح البنيوي أو الهيكلي أحدثت هذه الآلية عام 1987 و تعتبر استكمالا للتسهيل السابق، و لكن في هذا التسهيل تضاف إلى موارده المساهمات الإدارية من قبل الدول الأعضاء (هبات – قروض).

د- المساهمة المباشرة في إعادة جدولة الديون المصرفية:

كان للصندوق دائما دورا هاما في المناقشات المتعلقة بدولة الديون بين بلدان العالم الثالث الدائنين في القطاع الخاص،و ذلك من خلال قيامه بتحديد الإطار الاقتصادي الإجمالي للمفاوضات، و إن كانت هذه الصورة ما لبثت أن تبدلت عام 1989 بموجب إحداث آليتين ماليتين جديدتين تبلغان دعم عمليا تخفيض الدين و خدمة الدين بحيث يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من هذه السياسة الجديدة شريطة التزامها باتباع سياسة تصحيحية هيكلية توضع ضمن إطار اتفاق دعم موسع.

هـ – وضع بعض الاحتياطات جانبا:

يعتبر الصندوق أن 25% من المبالغ المقدمة ضمن إطار الاتفاق بين البلد المعني و الصندوق يمكن ان توضع جانبا كالاحتياطي و تخصص لتمويل عمليات انقاص الدين بواسطة إعادة شراء الديون أو إبدال الديون المصرفية بسندات توزع السحوبات بهذا الخصوص ضمن فترة الاتفاق كما أن تكون آلية في بعض الحالات.

و – التمويل التكميلي:

يستفيذ العضو بالإضافة إلى مختلف أنواع التمويل من موارد تكميلية حتى حدود 40% من حصته للمساهمة في صندوق ضمان تسديد الفوائد ضمن إطار عمليات إنقاص أعباء أو خدمة الدين بحيث يمكن للبلد أيضا توظيف جزء من موارده الخاصة.

المطلب الثاني: حقوق السحب الخاصة:

في 28 يوليو 1969 أعطى الصندوق صلاحية تطوير احتياطي دولي جديد، أطلق عليه حقوق السحب الخاصة.[1]

و يمكن تعريف حقوق السحب الخاصة (Special Drining Reghts (SDR بأنها عبارة عن نقود دولية يصدرها صندوق النقد الدولي لدعم احتياطيات الدولية الأخرى التي أصبحت غير كافية لتمويل التجارة الدولية.[2]

تستمد حقوق السحب الخاصة قوة إجرائها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت ، و من أي دولة و ضمن قيمة إجمالية محددة ، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل.

و يقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء و بناءا على حج حصة كل منها في الصندوق.

وتستخدم حقوق السحب الخاصة وحدات نقود حسابية دفترية تنشأ إدارة و يتم تقييدها محاسبيا في صندوق النقد الدولي في حساب مستقل من الحساب العام، تحت اسم الحساب الخاص، و بذلك يساهم إنشاء حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم الاحتياطيات الدولية و توفير السيولة، دون ان تكون خاضعة لتأثير أحوال موازين المدفوعات للدول صاحبة العملات الارتكازية أو التأثير بكمية إنتاج الذهب.

و قد صدرت قيمة وحدة السحب الخاص في الفترة 1970-1974 عند إصدارها بما يساوي محتوى الدولار الأمريكي من الذهب(0.888671 غرام). و لكن ابتداء من سنة 1974 تقرر أن تحدد قيمة وحدة السحب الخاص على أساس سلسلة من عملات 16 دولة لبلدان حققت على الأقل 1 % من الصادرات العالمية ، و بذلك احتلت عملات الدول الصناعية الكبرى في هذه السلة وزنا معينا.

و في عام 1981 تحددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاص على أساس سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء في الصندوق و صاحبة النصيب الأكبر للمبادلات التجارية العالمية و هي : الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني و الفرنك الفرنسي، و يقوم صندوق النقد الدولي بتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة يوميان و عليه يختلف الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمس داخل سلة العملات، و يتم تعديل هذا الوزن كل خمس سنوات وفقا للتغيرات التي تطرأ على حصة كل دولة في التجارة العالمية.

يستطيع أعضاء صندوق النقد الدولي المشتركون في إدارة حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا هذه الحقوق دون موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي الأعضاء المشتركين على هذا الاستخدام .

---

[1] بسام الحجار، المرجع السابق، ص 68.

[2] شقيري نوري موسى و ىخرون، المرجع السابق، ص 308.

ويحق لمالك حقوق السحب الخاص أن يستبدلها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من أجل إبرام صفقة و ذلك بقيام الصندوق بتعيين العضو المشترك الآخر و الذي سيقوم بتوفير العملات القابلة للتحويل مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة، بعد أن يقوم العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة .

عليه أن يقوم بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة بحيث تكون متطابقة مع قواعد و أسس إعادة التكوين، أما لدولة المستفيدة فإنها تلتزم باسترداد حقوق السحب الخاصة التي كانت تملكها و استخدمتها في الحصول على عملة قابلة للتحويل ، و ذلك بأن تقوم عملة قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة تحصل عليها مرة أخرى ، و هذا ما يحقق التوازن في الدولة المستفيدة بين ما تمثله من حقوق السحب الخاصة و بقية الاصول التي تستخدمها احتياطيات. [1]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 503-505.

المطلب الثالث: المصادر التمويلية لصندوق النقد الدولي:

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدولية التي تزداد فيها الحصص و تدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني، و يمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو، بعملته الوطنية لأغراض الاقتراض حسب الحاجة و تحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو،و إنما أيضا عدد أصواته و حجم التحويل المتاح له من الصندوق و نصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

و الهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي ، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج ازداد اتساع تجارته و تنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق.

و الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم ، تساهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم، فتساهم بحصة مقدارها 0.004% .

و قد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص في 1999 فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة عام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي). [1]

[1] شقيري نوري موسى و آخرون المرجع السابق، ص 306.

- خلاصة الفصل:

من خلا ل استعراضنا لهذا الفصل و الذي تطرقنا فيه لصندوق النقد الدولي من حيث ظروف نشأته و هياكله و التسهيلات التي يقدمها و وظائفه المختلفة و مصادر تمويله، نرى أن له دور فعال في حل المشكلات الاقتصادية العالمية و ذلك بتحقيق استقرار أسعار الصرف و تحقيق التوسع المتوازن من التجارة العالمية و إجراء تصحيح في اختلال موازين المدفوعات و نلاحظ أن الأهداف الموضوعية من قبل الصندوق تكون صعبة التحقيق كونها مرتبطة بشروط من الصعب أن تلتزم بها الدول المقترضة.

الفصل الثالث

سياسيات التمويل والمراقبة لصندوق النقد الدولي

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

تمهيد:

إن صندوق النقد الدولي يحضى بأهمية كبيرة بين مؤسسات التمويل المالي الدولي بكونه وكالة دولية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، و بكونه يسعى إلى استقرار النظام النقد الدولي و المالي و العالمي من خلال مجموعة من الأهداف و الإجراءات .

وفي ظل تفاقم المشاكل و العقبات التي جاءت تهدد الاستقرار المالي و النقدي العالمي، تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف و علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في انجاز عملية الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

-المبحث الأول: سياسة التمويل و المراقبة للصندوق:

المطلب الأول: سياسة جانب العرض و جانب الطلب:

1- سياسة جانب العرض الكلي: تهدف سياسة جانب العرض الكلي إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات بما يتوافق مع مستوى المحدد للطلب المحلي الاجتماعي و تنقسم هذه السياسات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تم إجراءات موجهة لزيادة الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، و يتطلب ذلك، التخلص من مظاهر الانحراف في هيكل الأسعار خاصة بالمنتجات المختلفة و أسعار الصرف و تعديل الهيكل الضريبي و تخفيض القيود التجارية.

المجموعة الثانية: ه مجموعة سياسات تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية لرفع معدل النمو الناتج المحلي في الأجل الطويل و هي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار لتكوين رأسمال ثابت، عملية الاستثمار في الرأسمال البشري.

و من هنا يجدر الإشارة إلى وجود قدر من التداخل بين هاتين المجموعتين من سياسات جانب العرض إذ أن السياسات التي تعمل على زيادة تيار الناتج المحلي الجاري، تساهم في نفس الوقت في تحقيق زيادة الربح في معدلات نمو الطاقة الإنتاجية.

2- سياسة جانب الطلب الكلي: تتمثل في طاقة الإجراءات و التدابير التي تتبناها دولة معينة و تهدف من وراءها إلى التأثير في الطلب الاسمي و مستوى نمو و مستوى الاستيعاب المحلي على كافة الإجراءات و التدابير النقدية و المالية التي تدرج في الإطار التقليدي للسياسات الاقتصادية الكلية.[1]

---

[1] سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي، و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 12

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

المطلب الثاني: سياسات التصحيح الهيكلي و الاستقرار الاقتصادي:

1- سياسة الاستقرار الاقتصادي: تهدف هذه السياسة إلى معاجلة المشاكل الاقتصادية على المدى القصير كالتضخم و رصيد الاحتياطات النقدية و أسباب رأسمال الوطني نحو الخارج و كدا تزايد معدلات عجز الميزان الجاري بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة لمواجهة هذه المشاكل يتم استخدام سياسة الطلب الكلي و هذه السياسة تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النواب المبرم مع الحكومة المعنية، و يرتبط تنفيذ هذه السياسة باستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق، و إن وقف تنفيذ هذه السياسة يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح، و تلاحظ أن الصندوق يسعى من خلال هذه السياسة إلى تحقيق ثلاث أهداف وهمية .

- تخفيض العجز في ميدان المدفوعات .
- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

و يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات تفتيشية لتي تهدف إلى التحكم في جانب الطلب و منها:

- زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي و تقليص الدور الاجتماعي للدولة
- تقليص الاستعمارات الحكومية و الحد من تدخلها في الأموال الاقتصادية (ترك الأمور للسوق).
- التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي و التقليل من الإنفاذ الحكومي و إلغاء الدعم المختلف أشكاله.
- تخفيض منتوجات الأجور الحقيقة سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها، و يعتبر الصندوق أن تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، هدف رئيس السياسات التثبيت و عادة ما يتم النص على ميزان المدفوعات كهدف أساسي أكثر من غيره من الأهداف في البرامج التي يعقدها الصندوق مع الدول الأعضاء، و يبرز الصندوق تجاهله للآثار الاجتماعية التي تنتج عن سياسته التفتيشية بأن هذه المسألة تعد من الوسائل التي تدخل في صميم عمل الحكومة الوطنية وانه لا يجوز التدخل في ذلك و ان هذه الآثار لا تدخل في دائرة اقتصادية. [1]

---

[1] إبراهيم مرعي العتيقي ، سياسات المؤسسات النقد الدولية و تعليم دراسة تحليلية ن دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الإسكندرية، ص 152-153.

2- سياسة التصليح الهيكلي: تشكلت مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي انطلق منها خبراء صندوق النقد الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إذ اعتمدوا في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية و قد ارتبطت هذه التغييرات بالفترة الزمنية الطويلة، المتوسطة و اهتمت بجانب العرض و كذلك سعت إلى معالجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات غير التنافسية، وتتوقف لاستجابة هذه الاقتصاديات، كمثل هذه التغييرات على مرونة الجهاز الإنتاجي، و مستوى التطور الاقتصادي، و فاعلية السوق في توزيع الموارد، و تشمل برامج التكييف الهيكلي على مايلي:

1- تحرير الأسعار: نظرا للاعتقاد السائد أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار يؤدي إلى خلق تشوهات في العلاقات النسبية السعرية، و يحرفها عن نظرياتها العالمية، وهذا ما ينتج عنه بالضرورة تبني الكفاءة الإنتاجية، و تخفيض مرونة الجهاز الإنتاجية، لدا فإن إجراءات التكييف الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد لنسعى إلى تحرير الأسعار إلى المواد الأولية أو السلع النهائية، و تعمل على إلغاء قيود الدعم و تحرير الأجور من الجمود و الغاية من هذه الإجراءات تتحدد باتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** تخفيض العبء عن ميزانية الدولة عن طريق رفع الدعم السعري عنه الإنتاج أو المستلزمات.

- **الاتجاه الثاني:** منح جهاز إمكانية زيادة العرض السلعي في ضوء نحو الطلب وفقا لآليات السوق.

2- الخصخصة: تتمادى و تتزايد الدعوات نحو الخصخصة في الآونة الأخيرة بعد الاعتقاد بعدم عقلانية التخطيط المركزي و عدم جدوى السياسات تدخلية و الشك بالدور الاجتماعي للدولة.

وانطلاقا من ذلك أخذت المؤسسات الدولية تكثر من الدعوى للتوجه نحو اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية و تحويلها إلى القطاع الخاص، الأمر الذي يقتضي بتغيير إستراتيجية إدارتها و نمط تزيع دخل عوائد الإنتاج .

و بناءا على ذلك سعت سياسات التغيير الهيكلي إلى تقليص دور الدولة و تحجيم دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معدلات الأجور و توسيع دائرة امتلاك أسهم الأصول الرأسمالية و تشيع ملكية العاملين. [1]

و تنحصر أهداف التحول في الملكية في اتجاهين رئيسيين:

1- خفض الإنفاق الحكومي و تقليص أشكال الدعم المختلفة و بالتالي تحقيق الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة على ميزان المدفوعات.

---

[1] سالم توفيق النجقي، سياسة التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بغداد ، 2002، ص 27.

2- زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم و الحماية المختلفة و الاعتماد على المشاريع في تخصيصها للموارد و على العقلانية بين أسعار المواد النسبية و قيمتها الحقيقية، و منه يتطلب هذا الأسلوب إزالة و توسيع دائرة العمل و الارتفاع بمعدلات الأجور.

3-تحرير التجارة: « تفترض التغيرات الهيكلية و إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية المحلية بعرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءات الإنتاجية، و إذا أمكن للبيانات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فإن ذلك يشير في منظماته الاقتصادية إلى اقتراض أو تساوي العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتهما في السوق العالمية.»

تهدف سياسات التحرير للتجارة إلى تشجيع الصادرات على اعتبار أن هذه الاقتصاديات تعاني من نقص، و يفترض أن يعوض هذا النقص من خلال عوائد الصادرات و لسيما عن طريق الاقتراض الأجنبي هو رفع الكفاءات التنافسية و الصادرات يتطلب إجراء تغيرات في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الدعم أو الحماية و الابتعاد عن سياسة إخلال الواردات. [1]

[1] سالم توفيق النجفي ، المرجع السابق ، ص 28.

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية:

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة للدول النامية:

إن الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية التي تتنسم بها اقتصاديا للدولة النامية لها حد أدنى و التي تساهم مباشرة في خلق الإختلالات الاقتصادية و تزايدها في هذه الدولة، الأمر الذي يجعلها من أهم مقومات الحاجة الملحة لانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي ، و يمكن إيجاز بعض هذه الخصائص فيمايلي:

أولا: تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية: هذا التدهور يرجع لإلى عوامل عديدة من أهمها الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل، يرتبط بهذا التدهور تواضع معدلات الاستثمارات الموجهة لهدا المجال فصلا عن غياب فئة المنظمين القادرين على المبادرة فى ولوج مجا لات النشاط الاقتصادي الجديد للتطوير التقني الإنتاجي كما يساهم انخفاض المخططات المالية الموجهة لعمليات الإحلال والصيانة في تدهور الطاقة الإنتاجية القائمة ويتدرج في إطار العوامل السابقة انخفاض قيمة معامل مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونة إحلال عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية

ثانيا احتلال علاقة تحويل القطاعات الاقتصادية الرئيسية تتسم الهياكل الاقتصادية في اغلب الدول النامية يتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة و الصناعة و دلك لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات والجديد بالذكر من خلال بيانات الجدول أدناه وانحراف الهيكل الاقتصادي في غالبية الدول النامية قد ارتبط بانحراف الهياكل تخصيص الاستثمارات بين القطاعات .[1] السلعية و الخدمية حيث لم تحظى القطاعات السلعية بالاستثمارات الكافية لتجربة الطاقة الإنتاجية بهدف رفع مستوى إنتاجيتها علاوة على استمرار الحاجة لتوسع في الأصول الثابتة و التطوير الفني و التقني و هو ما يعكس على تدني نمو القطاعات السلعية (الزراعة، الصناعة) مقارنة بالقطاعات الخدماتية.

حيث من خلال بيانات الجدول أدناه يتضح أن نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي قد تراوحت بين 19 % و 24 % خلال الفترة من عام 1965 إلى 1987 كما كانت النسبة في القطاع الصناعي بين 25 % و 37 % من حيث تراوحت نسبة مساهمة إنتاج قطاع الخدمات بين 44 % و 56 % من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 24.

المؤشرات / السنة	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الزراعي	إنتاج قطاع الخدمات
1965	% 20	% 29	% 51
1973	% 24	% 32	% 44
1980	% 19	% 37	% 44
1984	% 20	% 35	% 45
1987	% 19	% 25	% 56

جدول رقم 1

تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .[1]

ثالثا: التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية

يتضمن هيكل الصادرات في عدد كبير من الدول النائية بدرجات متفاوتة لعدم التنوع إذ تنحصر معظم صادرات هاته الدول في المواد الأولية زراعة استخراجي و ربما كانت سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع فقط شكلت نسبة صادرات الدول النامية من هده المنتجات نحو 60 % من إجمالي حجم صادراتها وحوالي 70% من حصيلة العملات الأجنبية و بالرغم من ذلك فإن قدر كبير من حصيلة العملات الأجنبية يستنزف في تسديد أعباء الديون الخارجية فإن نصيب الدول النامية في التجارة الدولية قد عرفة انخفاض مقارنة بالدول على المنتوجات الأولية في ظل تدهور أسعار الواردات في الأسواق العالمية إلى انكماش حصيلة تلك الصادرات وتدهور معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات ومن ثم تزايد حدة عجز الميزان التجاري والتأثير سلبا على معدلات النمو

رابعا: تدهور مستوى المعيشة الحقيقي لسكان :

يتجه المستوى المعيشي الحقيقي الانخفاض في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وينعكس تدهور مستوى المعيشة للسكان كما ونوعا على العديد من المؤشرات يتمثل أهمها في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانتشار ظاهرة الفقر علاوة على تدهور المستوى الصحي والتعليمي .

خامسا: مشكلة الضخم:

واجهت معظم الدول النامية وكدالك الدول المتقدمة ارتفاعا ملموسا في معدلات التضخم السنوي وبصفه خاصة عقب صدمة البترول الأول عام 1974 واستمر الشارع في عملية التضخم في تلك الدول بصورة حادة في أواخر الثمانينات وبداية السبعينات.

[1] سميرة أيوب، المرجع السابق، ص 25.

وكذلك تشير الإحصائيات إلى اختلاف معدلات التضخم السنوي في الدول النامية عالية المديونية منخفضة المديونية إذا بلغت معدلات التضخم في المجموعة الأولى 39% عام 1983 م زادت إلى 114%عام 1993 م في حين تراوحت تلك المعدلات بين 6.2 % . 64% المجموعة الثانية خلال نفس الفترة إذ ظاهرة التضخم ونظرا لخطورتها وما ينتج عنها من أثار سلبية في الدول النامية فقد تصدى عدد كبير من الباحثين والاقتصاديين لدراستها بغرض تحديد العوامل المعسرة لها وتشخيص الاعتبارات المطلوبة مراعاتها عند تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادية المناسبة للقضاء على مصادر الضغوط التضخيمية في تلك الدول وقد انقسمت آراؤهم في هدا المجال إلى فريقين فريق النقديين وفريق الهيكليين.

سادسا: عجز الموازنة العامة:

يتبلور جوهر قضية عجز الموازنة العامة في الدول النامية بصفة عامة في وجود تباين شديد بين معدلات نمو النقابات العامة من جهة ومعدلات نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى ويستبدل على مدى التقارب بين جانبي النقابات والإرادات العامة من خلال تقدير العلاقة بين التغير النسبي في الإرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة أي ما يطلق عليه مصطلح درجة حساسية التغيرات في الإرادات تجاه التغيرات في النفقات .

ويعبر عنه كمايلي:

$$Qe = \frac{DT}{T} / \frac{DE}{E} \quad \text{.....}^{[1]}$$

Qe: يشير إلى معامل حسابية الإرادات للتغيير بالنسبة للنقابات العامة

DT: التغيير في الإيرادات

DE: التغيير في النفقات العامة

T: الإيرادات العامة

E: النفقات العامة

وتعكس قيمة **Qe** مدى وجود الفجوة القائمة بين النفقات و الإيرادات العامة و اتجاه قيمة المعامل إلى التناقص باستمرار يؤكد ظهور اتجاه عام لتزايد عجز الموازنة العامة و العكس في حالة تزايد قيمة هذا المعامل.

و يلاحظ تناقص قيمة هذا المعامل فيما يتعلق بأغلب الدول النامية مما يفسر استمرار تزايد معدلات عجز الموازنة و تحوله إلى عجز هيكلي و من ثم فإن الاتفاق العام مع الأخذ في الاعتبار انحراف هيكل هذه النفقات علاوة على تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة عامة.

---

[1] سميرة أيوب، المرجع السابق، ص 42-44..

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

1- تزايد معدلات الاتفاق العام:

ارتبط هذا التزايد في مختلف الدول النامية بالعديد من العوامل في مقدمتها:

- اتساع نشاط القطاع العام ومن ثم تزايد الوزن النسبي للاتفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

- اضطراب نسبة الاتفاق العام الموجهة للخدمات الاجتماعية – التعليم – الصحة والسكان و الضمان الاجتماعي.

- استجابة لضغوط الطلب المحلي و تزايد معدلات نمو السكان.

- التزايد الكسري في نسبة الاتفاق العام الموجهة لقطاع الدفاع ، كما تؤكد الإحصاءات .

- التزايد الملموس في سنة الاتفاق العسكري الإجمالي الناتج المحلي.

- انتشار ظاهرة العملة الحكومية و نقصد بالعملة الحكومية الموظفين و العمال بالحكومة المركزية و الحكم المحلي فضلا عن القطاع غير المالي و يتحلى تأثير هذه الظاهرة في شكل عجز الموازنة العامة فيما تحدثه من زيادة في النفقات الجارية من خلال تزايد الأجور و بذلك تعد بمثابة أحد المحاور الرئيسية المسؤولة على نمو الاتفاق العام و منن ثمة تزايد عجز الموازنة خاصة في ظل تباطؤ الموارد للدولة و جهودها.

2- تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة:

تتشكل الحصيلة الضريبية من أهم الموارد السيادة في الدول النامية خاصة غير المصدرة للبترول، و بالرغم من وجود درجة ملموسة من التمايز بين الدول النامية فيما يتعلق بهياكلها و فلسفتها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و انعكاس ذلك على نظامها الضريبي إلا أن هذه الأخيرة تتميز بعدة خصائص مشتركة تؤثر على شكل عجز الموازنة العامة في هذه الدول و تتمثل أهم هذه الخصائص فيمايلي:

- ضآلة الجهد الضريبي

- زيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة

سابعا: مشكلة تخلف الأسواق المالية و النقدية و جهودها في الدول النامية:

تتسم الأسواق النقدية و المالية في هذه بضيق نطاقها و عدم تنوع هيكل أصولها ، و يرجع ضيق نطاق السوق النقدي و المالي إلى عدة عوامل لعل من أهمها قلة التعامل في الأوراق المالية و اقتصار السوق المنظم على مجموعة من البنوك التجارية التي ينصرف نشاطها لتمويل عمليات التجارة الخارجية علاوة على استئثار البنك المركزي و شركات التأمين الكبرى بأكثر من 80% من السندات المصدرة في سوق السندات الذي يعد من أهم الأسواق النقدية و أكثرها تنظيما في الدول النامية إلى جانب ذلك فإن أسواق السندات الخاصة فشلت في جلب المدخرات المحلية و تعبئتها بسبب ضيق نطاقها من ناحية، و دعم أسعار السندات الحكومية من قبل البنك المركزي من ناحية أخرى، أما فيما يتعلق بضيق نطاق الأسواق المالية فيرجع إلى انخفاض الوعي المصرفي

وعدم تطور المؤسسات المالية إلى جانب انكماش حجم الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، بالإضافة إلى وجود العديد من القيود التي يعمل في ظلها الجهاز المصرفي بالسوق الائتمانية و جهود أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى ضعف الجهاز المصرفي في جذب و تعبئة المدخرات المحلية، و توجيهها إلى مجالات الاستمارة الأكثر إنتاجية. [1]

ثامنا: مشكلة تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات:

سجلت موازين مدفوعات الدول النامية خاصة الدول المستوردة للنفط و الدول عالية المديونية عجزا هيكليا حادا بعد من أهم مظاهر الإختلالات الخارجية التي تواجه تلك الدول.

والجديد بالذكر إن العجز المتنامي في موازين مدفوعات وبكيان الطلب الكلي من ناحية وحجم الجهاز الإنتاجي ومرونته من ناحية أخرى كما انه يعكس في جانب منه التغيرات التي تطرأ على هيكل اتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية او التغيرات في الطلب العالمي على صادرات الدول النامية .

تاسعا مشكلة المديونية الخارجية :

تعد أزمة المديونية الخارجية من القضايا المفقودة التي تواجه الدول النامية عامة والدول ثقيلة المديونية خاصة.

وترتبط هذه الأزمات ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في:

1- .التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية وما تترب عليها من تدهور مؤشرات الديون الخارجية.

2- ضعف طاقة الاقتصاد القومي على خدمة أعباء هده الديون.

3- طبيعة خصائص الإختلالات الهيكلية والاقتصادية التي أسهمت في تفقد أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية.

- وإن ارتفاع رصيد المديونية الخارجية وتزايد الأعباء الناتجة عنها في الدول النامية قد بلغ حدا جعل هده الدول أمام اختيار حرج بين مواصلة عملية التنمية من جهة وخدمة الأعباء الضخمة من جهة أخرى.

فإذا أولت الدولة المدينة اعتبارات النمو و التنمية المرتبة الأولى، فسوف تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، أما إذا اختلت مشكلة الوفاء بأعباء تلك الديون المكانة الأولى فإنها - أي الدول المدينة لابد أن تحصي بدرجة كبيرة بإمكانية النمو وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة.

وهذا هو جوهر أزمة الديون الخارجية من وجهة نظر الدول النامية المدينة.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 60-63..

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

المطلب الثاني الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بسياسات التمويل والمراقبة في الدول النامية:

1- برامج صندوق النقد الدولي: يلعب صندوق النقد الدولي دورا كبير من خلال برامجه وسياساته في الإشراف على الاقتصاد العالمي الدولي بصفة خاصة معتمدا في ذلك على الرقابة والتصحيح كوسيلة تنفيذ.

- الرقابة: بناءا على المادة 4 القسم 3 ب من مواد اتفاقية FMI حيث تتعهد الدول الأعضاء بالتعاون مع الصندوق وفيما بينها الضمان ترتيبات صرف منتظمة والنصوص بنظام مستمر الأسعار الصندوق وبذلك فهي تلتزم خاصة بالسعي لتوجيه سياساتها الاقتصادية والمالية وتشجيع قيام نظام نقدي دون اضطرابات مفاجئة فيه .

وهنا يقوم الصندوق بالإشراف على النظام النقدي وذلك لضمان فعاليته واستمراره ويشرف على وفاء كل عضو بالتزاماته ولذلك يعتمد صندوق النقد الدولي مبادئ مرسومة محددة بوجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياستها النقدية و المالية و يقوم كل بلد عضو بتقديم المعلومات اللازمة لعقد الرقابة و إجراء مشاورات معه لسياسات سعر الصرف .

و تشمل عملية المشاورة عدة مراحل تبدأ للعمل التمهيدي الذي تقوم به سلطات البلد و العاملون في الصندوق ثم المناقشات التي تجري بين الطرفين أثناء الزيارات الميدانية ثم إعداد تقارير العاملين لعرضها على مجلس الصندوق التنفيذي و مناقشة المجلس للتقارير و أخيرا تنهي المشاورات ، لملخص الذي يقدمه الأمين العام للصندوق عن رأي المؤسسة و توصيتها بخصوص السياسة المتبعة من البلد العضو، و نلاحظ أنه قد لقيت قضية الدين الخارجي و الحماية اهتماما متزايدا في الفترة الأخيرة كما أصبحت قضية الإختلالات المالية و ضرورة التكيف الهيكلي موضع الاهتمام حيث يقوم الصندوق باستعراض التطورات في الاقتصاد العالمي و آفاقه ضمن تقرير سري آفاق الاقتصاد العالمي حيث يقوم بدراسات خاصة عن أسواق رأسمال و الدين الخارجي للتجارة الدولية و غيرها. [1]

- تصحيح الهيكلي:

- تعريف برنامج التصحيح الهيكلي: تعرف برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي على أنها مجموعة من الإجراءات المستعملة من طرف الدول بغية إنقاص أو إلغاء الإختلالات الاقتصادية و المالية الداخلية و الخارجية خاصة، و إنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق.

- محتوى برامج التصحيح الهيكلي: تشمل برامج التعديل الهيكلي عدة عناصر تشكل خدمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية و المالية و الخارجية مما هو موضح في الشكل التالي:

---

[1] سالم توفيق النجفي، المرجع السابق، ص 29.

المصدر[1]

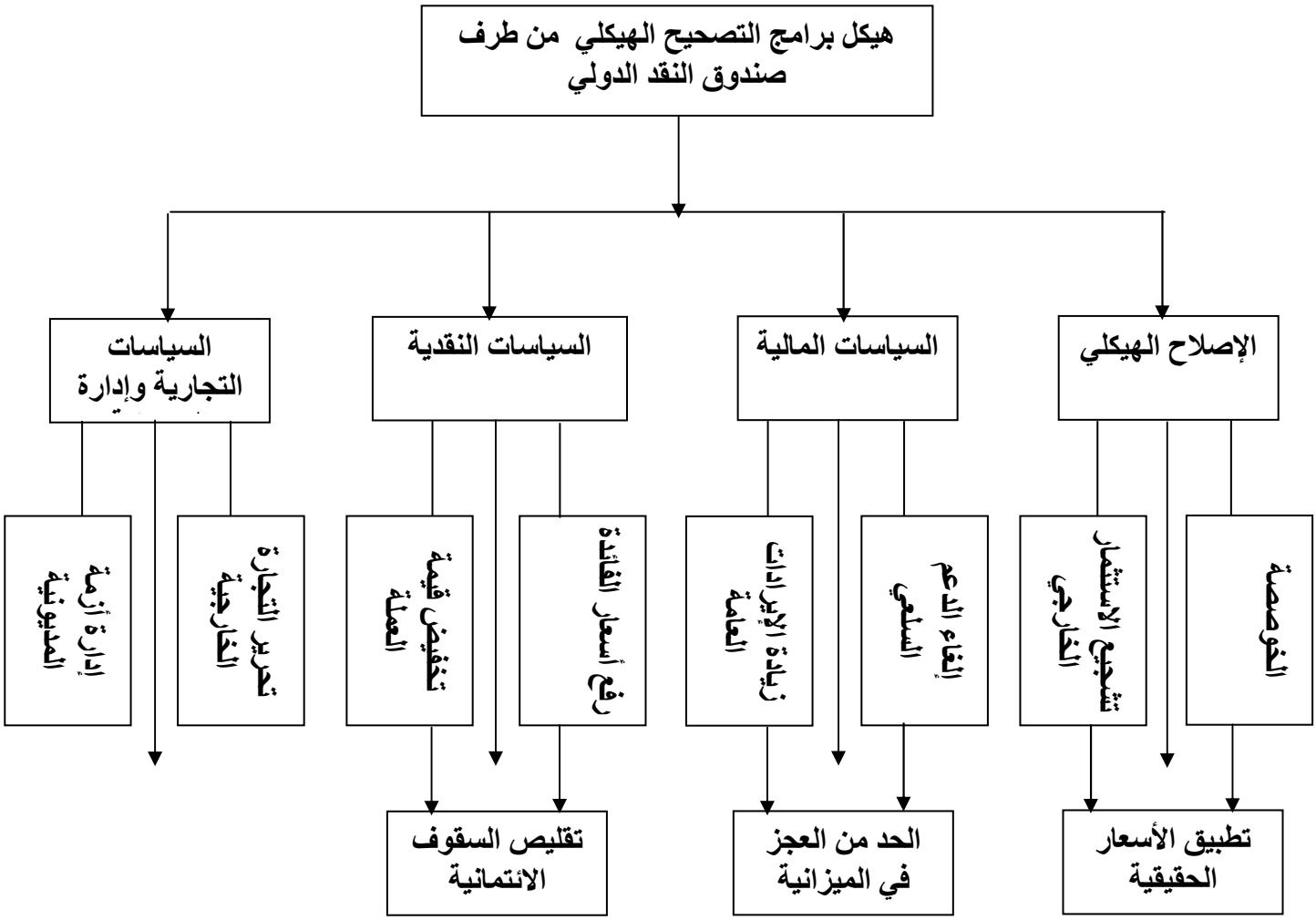

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 45.

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

ويمكن تقسيم هذا البرنامج من حيث طبيعة التدابير المتحدة إلى قسمين:

قسم يتضمن التدابير المالية لإعادة توازن ميزان المدفوعات وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي، وتدابير أخرى تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها، وإزالة التشوهات ، وذلك بهدف استئناف النمو على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق وهي من اختصاص البنك العالمي.

وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق هذه البرامج من سنة إلى سنتين بالنسبة لبرامج الاستقرار ثلاث على خمس سنوات لبرامج إعادة الهيكلة، وتقوم هذه البرامج من حيث تمركزها النظري على الأسس الفكرية للمدرسة الكلاسيكية وتتمحور حول تخفيض قيمة العملة الوطنية لتحديد التجارة الخارجية، العمل على تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم المفروضة على الخدمات العامة وبيع مؤسسات وشركات القطاع العام والقطاع الخاص المحلي الأجنبي وتجميد الأجور والرواتب وخفض العمالة الحكومية، وزيادة الضرائب الغير مباشرة ورفع أسعار الفائدة، و تحجيم الاستثمارات العامة واقتصادها على مشروعات البنية الأساسية .

2- سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي: تعددت أراء الكثير من الاقتصاديين حول تحديد المفهوم الدقيق لعملية الإصلاح الاقتصادي والفرق بينهما بين كل من سياسات التعديل الهيكلي وسياسات الاستقرار أو التثبيت الاقتصاد حيث يعني الإصلاح الاقتصادي التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية بمختلف إشكالها وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي (معدلات عجز الموازنة العامة ، معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي لذلك، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.) .

إذ على المستوى الخارجي (معدلات عجز ميزان المدفوعات، مستوى المديونية الخارجية، مستوى الاحتياطات النقدية الدولية) .

على ضوء ما سبق يمكن تحديد الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التحويل و المراقبة في الدول النامية و ذلك في المجالات التالية :

1- تخفيض العجز المالي.

2- إصلاح القطاع النقدي.

3- تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات.

4- إدارة أسعار الصرف.

أ – سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي و أدواتها في مجال تخفيض العجز المالي:

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

يرى خبراء الصندوق أن محاصرة العجز المالي يتطلب القضاء على فائض الطلب الذي يسود اقتصاديات تلك الدول.

– و لما كان الاتفاق العام بشكله التجاري و الاستثماري يشكل نسبة يمتد بها من الطلب الكلي فإنه يسهم في تزايد معدلات عجز الموازنة العامة، وبالتالي حجم العجز و القضاء عليه يتطلب ضرورة حفظ كل من معدلات الإنفاق العام الجاري و الاستثماري.

و يضيق خبراء الصندوق الاستثمارات المدخرات الإجمالية عادة ما تكون موزعة بين الحكومة و القطاع الخاص، و بالتالي فإن تأثر في عجز الموازنة العامة و بذلك تتجه السياسات الاقتصادية العامة المالية في تلك، لبرامج خاصة إلى تخفيض العجز بالعمل من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: التأثير في صافي مدخرات القطاع الخاص:

تهدف هذه السياسة إلى تدعيم قدرة المستثمر في قطاع الأعمال المحلية و الأجنبي على تكوين المدخرات و تحفيزهم على الاستثمار ذلك يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي منه خلال زيادة العرض الإجمالي لعوامل الإنتاج و زيادة الناتج المحلي .

و يمكن حصر أهم السياسات المالية و النقدية في هذا الصدد في:

- تخفيض الضرائب على الدخول و عوائد رؤوس الأموال المستمرة في قطاع الأعمال الخاصة و تقرير إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الجديدة، و كذلك تقديم تسهيلات جمركية ملموسة على الواردات الاستثمارية و الوسيطة للمشروعات الجديدة بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى إلغاء الرقابة و التدخل الحكومي في مجال تسعير القطاع الخاص، و ترك آليات السوق تحدد هذه الأسعار بالإضافة إلى رفع معدلات الفائدة على الادخار المحلي و تدعيم دور القطاع.الخاص و تنميته في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بالتوسع في عمليات الخوصصة. [1]

المحور الثاني: التأثير على اعجز المالي للحكومة:

تضم برامج الموائمة الاقتصادية طائفة من السياسات المالية التي تستهدف حفظ الإنفاق العام و زيادة الإجراءات العامة، كما تتضمن أيضا مجموعة من الإجراءات و الضوابط التي تستهدف التحكم في نسبة العجز ذاته و طرق تمويله.

و يمكن تلخيص السياسات و الإجراءات الخاصة بحفظ الإنفاق العام الحكومي فتتلخص:

- تبني سياسات جديدة للتوظيف و الأجور، تنصرف تدريجيا إلى التخلي عن الالتزام لتعيين القوى العاملة، حتى يمكن تنشيط علاقات العرض و الطلب في سوق العمل.

- تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح لوحدات التي تحقق حصائر ضخمة في نظام القطاع العام.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 66-68..

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

- إجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي و بصفة خاصة بند الدعم المتعلق بأسعار السلع الضرورية.

أما بالنسبة للسياسات والإجراءات المقترحة في مجال زيادة الإجراءات العامة و الإجراءات الضريبية بصفة خاصة يمكن تلخيصها فيمايلي :

زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدمة منها في أغراض الاستهلاك العائلي و الاقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها.

رفع معدل بعض الضرائب المباشرة : تعني برنامج يرمي محد بخصخصة مشروعات القطاع العام غير الرابحة بهدف التخلص من الأعباء المادية الناتجة عنها. 1

1- سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي و أدواتها في مجال إصلاح القطاع النقدي :

يعد تحديد سعة الفائدة أمرا حيويا لعمليات التثبيت الاقتصادي الكلي و أدلة مهمة في ضمان كفاءة سياسات التعديل الهيكلي للأزمة لصلاح الأنظمة المالية و النقدية للدول النامية.

و تشير دراسات محددات الفائدة في الدول النامية على ارتفاع درجة تأثير تحركات معدلات الفائدة العالمية على المعدلات التي تسود هذه الدول نظرا لدرجة انفتاح الاقتصاديات الأخيرة على البيئة الاقتصادية العالمية على نحو يصعب منه تجنب أو عزل تأثير التغيرات في أسعار الفائدة العالمية على نظيرتها المقابلة في الدول النامية و يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي ان تحدد أسعار الفائدة وجود ها في الدول النامية تؤثر تأثيرا سلبيا على كل من معدلات الادخار و الاستثمار عن توجيه قدر مناسب من مواردها الاستثمارية في تكوين رؤوس المال الجديد، ومن هنا ظاهرة الحاجة إلى تحرير أسعار الفائدة عن طريق السماح لآليات السوق في التأثير على معدلاتها مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تجنب أسعار الفائدة ترتبط بمعدلات التضخم الجاري بغض النظر عن احتمالات تغيير تلك المعدلات في ظل تطبيق السياسات الاقتصادية الأخرى في مختلف المجالات.

و من الوجهة العلمية تقوم السلطات النقدية في تلك الدول بالتأثير في أسعار الفائدة من خلال انتهاج آلية تمثل في :

1- تبني سياسات ائتمانية مرنة بغض النظر من حين إلى آخر في تحديدها بالإضافة إلى تجنب الإفراط في استخدام تلك السياسة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية و الصناعية و البنوك المتخصصة و ذلك لمواجهة الركوض الانكماش الاستثماري.

2- استخدام سياسات السوق المفتوحة للتأثير في العرض النقدي و أسعار الفائدة و التأثير في إجمالي حجم الائتمان عن طريق بيع سندات البنك المركزي وأدوات الخزينة في الاسواق النقدية الرئيسية بشروط السوق والأسعار بغرض التأثير في احتياطات البنوك التجارية.

كذلك أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة في حالة انتشار درجة عالية من الركود في الاسواق المالية الثانوية مما يفسح المجال إلى تنشيط هذه الأسواق.

3- زيادة حصيلة االارادات العامة من الضرائب والرسوم وضغط الانفاق العام.

4- استخدام آليات ائتمانية تفصيلية للتمييز بين القطاعات النشطة الاقتصادية ومن تم تدعيم سعر الفائدة لخفض تكلفة الاقتراض إلا ان سياسات الإصلاح لمقترحة في برامج الصندوق تميل إلى رفض استخدام مثل هذا الأسلوب على أساس أن دعم أسعار الفائدة يؤدي إلى الأسواق النقدية و المالية

2- سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي و دواتها في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات :

تهدف هذه السياسة إلى التأثير في هيكل الأسعار النسبية و الدخل القومي و الإنتاج و الإنفاق القومي و كذلك مستوى العرض النقدي، و تعتبر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم السياسات المستخدمة في إطار برنامج الموائمة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات حيث نعمل على زيادة السعر المحلي للواردات بغرض الحد من الاسترداد وزيادة الطلب على بدائل الواردات على نحو يترتب عليه تقليل العجز الخارجي في موازين مدفوعات الدول النامية وتشيد التجارب العلمية لتطبيق تلك السياسات إلى وجود قدر كبيرة من الشك فيما يتعلق بنجاحها في تحقيق أهدافها أي أن معظم الدول النامية لاتملك التأثير الفعال في مستوى الاسعار العالمية خاصة في ظل وجود اتفاقيات تبادل تحاري دولي فيما بين مجموعة الدول النامية من ناحية ومجموعة الدول الصناعية من ناحية أخرى علاوة على أن مرونة الطلب الكلي على الواردات تكاد تكون شبه معدومة إلى جانب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ومن تم تدهور عرض كل من الصادرات وبدائل الواردات في الدول النامية .

3- سياسات برامج الاصلاح الاقتصادي وأدواتها في مجال إدارة أسعار الصرف:

تعد سياسة سعر الصرف احد ابرز سياسات برامج صندوق النقد الدولي للمواءمة الاقتصادية في الدول النامية حيث يعد عاملا أساسيا يؤثر في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية ويعتبر بدلك مؤثر أساسيات خفض الانفاق وتتكامل معه إجراءات تحرير التجارة الخارجية و في الفترة من عام 1980- 1984 بلغة عدد البرامج التي انطوت على توجيهات رئيسية لإصلاح نظام أسعار الصرف وتحرير 52 برنامجا بنسبة 50% من إجمالي عدد البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي .[1]

[1] سميرة إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 79-85..

الفصل الثالث: سياسات التمويل و المراقبة لصندوق النقد الدولي و الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا في فصلنا هذا و الذي تناولنا فيه أهم الآثار التي نتجت عن تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في الدول النامية.

يتضح لنا فشل سياسات التعديل الهيكلي الموجهة للدول النامية و ذلك بدون مراعاة خصائصها و التعرف على مشاكلها و بالنظر إلى كل هاته الآثار السلبية فقد فكرت بعض الدول بشق طرقها بمفردها.

فهل يا ترى هذا هو الحل؟

الفصل الرابع

صندوق النقد الدولي وعلاقته بالدول النامية

الفصل الرابع: صندوق النقد الدولي و علاقته بالدول النامية

تمهيد:

يسهم صندوق النقد الدولي .بدورهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء وتخفيض دونها الخارجية .والغاية الرئيسية من صندوق النقد الدولي هو تنظيم العلاقات النقدية والتجارية . وتعزيز التعاون والتشاور وتقديم قروض وسلف قصير الآجال إلى البلدان الأعضاء لمعالجة العجز في ميزان مدفوعاتها .وترغب الدول النامية في التزام الدول المتقدمة بمنهج لزيادة الموارد الحقيقية نحو الأولى وذلك بزيادة تدفق العون الاقتصادي الذي لم يكن كافيا حتى الآن.

-المبحث الأول: الدول النامية و أهم أزماتها:

المطلب الأول: الدول النامية و أزمتي النظام النقدي الدولي و المديونية:

1- أزمة النظام النقدي الدولي: لقد رأينا كيف أن مؤتمر بريتون وردز انفض عن اتفاقيتين دوليتين تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي ومهمته توفير العون والتسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل الدول الأعضاء لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها بينما تتألق الثانية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي انحصر اهتمامه بمنح القروض الميسرة طويلة الأجل لإغراض إنمائية ويأخذ على نظام بريتون ووذز اهتمامه بمسالتين نقديتين مترابطتين.هما:.

الاعتقاد بعدم كفاية السيولة الدولية، والاعتماد بدرجة كبيرة على عجز ميزان المدفوعات الأمريكي في خلق السيولة الدولية، حتى أن محاولة الصندوق معالجة هاتين المسالتين من خلال خلق وحدات السحب الخاصة بالفشل لأنها لم تأخذ بالاعتبار مصالح الدول النامية.كون التسهيلات ارتبطت بحجم الحصص في الصندوق.

ولقد كان عقد السبعينات شديد الوطأة على الدول النامية، غير المنتجة والمصدرة للنقط ،فتفاقمت أزمة موازين مدفوعاتها التي باتت تتسم بعجز دائم نتيجة التقلبات في أسعار صادراتها من السلع الأساسية ، وتعرض الطلب عليها لتقلبات كبيرة ومفاجئة مما اضطرها إلى الاعتماد على احتياطياتها ت الدولية لتمويل الواردات ، كذلك ارتفاعات في أسعار النفط ، أسعار الفائدة في الأسواق ، بالإضافة إلى سوء بعض نواحي السياسات الاقتصادية الداخلية المتمثلة بالسياسات المالية والتوسعية والتوسع النقدي الكبير وما نتج عنه من إحداث لظاهرة التضخم الحاد وماله من اثر على ميزان المعاملات الجارية لهذه الدول .

وجاء تعويم سعر الصرف ليلحق بالدول النامية إضرارا بالغة من نواحي ثلاث مهمة وهي:

1- إن لبعضها ديونا مقومة بعملات منخفضة القيمة ولكنها خاضعة في حينها لفترة الذهب كما كان لديها ديون أجنبية غير دولارية ومدفوعات خدمت دين قائمة. [1]

2-بما أن معظم الاحتياطية الدولية لدى معظم الدول النامية كان محتفظا بها في إطار دولارات أو إسترليني أو غيرهما من الموجودات الاحتياطية الأخرى التي أما انخفضت قيمتها نتيجة الأزمة التي قامت في وائل السبعينات أو تحسنت ولكن بنسبة ضئيلة فان قوتها الشرائية تعرضت للانخفاض ،خاصة في ظل التضخم المتزايد في الدول الصناعية المتقدمة .

3- كان هناك قلقا من إن شروط الدول النامية ستتردى نتيجة الارتفاع الواردات بنسبة تزيد عن الارتفاع في أسعار صادراتها.

---

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسة والنمو والنشر والتوزيع، بيروت، 2003 –ص 153-154.

وقد كان من آثار سياسة تقويم أسعار الصرف أن جعل مسالة التنبؤ بأسعار الصرف مسالة صعبة، فضلا عن أنها خلفت ضغوطا تضخيمة نتجت عن حاجة التجارة والمستثمرين لتغطية مخاطر الصرف والتوقعات غير المستقرة للأسعار مما كان لابد له من أن يؤثر على النفقات لمتوسطة والطويلة الأجل.[1]

2-أزمة المديونية:

أ- مفهومها. يمكن تعريف أزمة المديونية لبلد ما أنها الوضعية التي يجد فيها البلد المدين نفسه غير قادر على مواصلة سداد خدمات ديونه الخارجية في مواعيدها المحددة وذلك بسبب كون تلك الخدمات قد أصبحت تلتهم نسبة هامة من حصيلة صادرات البلد من العملات الأجنبية وان المتبقي منها لا يفي بمتطلبات الحد الأدنى للبلد المدين من الواردات الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية هذا في الوقت الذي تضائل فيه فرص البلد في الحصول على قروض جديدة.

وتكمن خطورة أزمة المديونية التي انفجرت في مطلع الثمانينات في انها تجمع بين النتيجة والسبب معا ، فهي من ناحية تمثل نتيجة الإختلالات الكبيرة التي رافقت أنماط واستراتجيات التنمية في البلدان المتخلفة ، وما تولد عنها من نقص كبير في الموارد المالية، الأمر الذي اضطرها إلى لاستدانة الخارجية ومن ناحية أخرى فهي تمثل السبب نطرأ لكونها أتت إلى شحن الموارد المالية بسبب تزايد مدفوعات خدمات المديونية،وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة المديونية الخارجية.[2].

وهو ما قد يجعل البلد يعيش ضمن حلقة مفرغة يمكن تسميتها بالحلقة المفرغة للذين تزداد صعوبة كسرها والخروج منها سنة بعد سنة آدا كان معدل النمو وإيراداته يفوق باستمرار معدل نمو صادراته.

صورة الحلقة المفرغة للذين الخارجي.

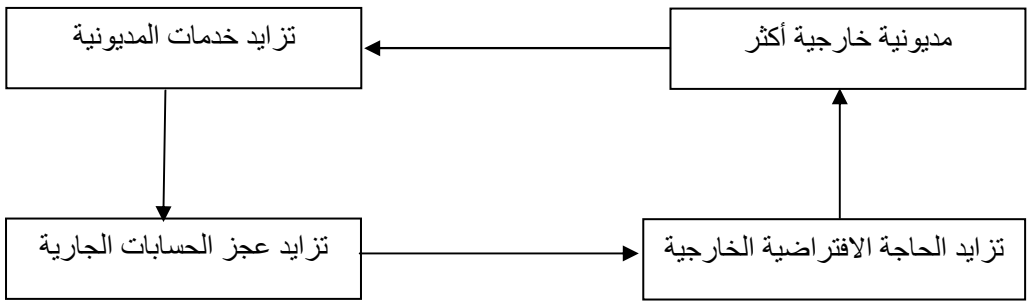

انظر الشكل 1

[1] -بسام الحجار، المرجع السابق ص 154،

[2] -بوجعدار ها شمي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتور دولة في العلوم الاقتصادية ، أزمة الديون الخارجية وبرنامج التصحيح الهيكلي للبلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2003،ص136

المطلب الثاني:الديون الدولية وأزماتها:

1-الديون الدولية و أزماتها مابين الخزينة العلمية :لقد تميزت هده الفترة بتراجع كبير في حركة القروض الدولية ويرجع ذلك إلى الظروف والأزمات التي عاشها الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة ومن نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا أساسيا في مجال الإقراض الدولي وبحلول بداية الثلاثينيات من القرن العشرين وبسبب أزمة الكساد العالمية من 1929-1933 والتي كانت من نتائجها تراجع مداخيل صادرات البلدان المتخلفة المدنية بنسبة تزيد عن60 % والواقع أن تجربة أزمة الثلاثينيات قد أدت إلى تعديل هام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العلمية الثانية ،حيث تراجع التمويل من خلال إصدار سندات لصالح التمويل ، ومن خلال استثمارات مباشرة وقروض عامة وخاصة .

2-**وضعية ديون البلدان المتخلف بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1970** ،بعد الحرب العالمية مباشرة استعادت الأسواق المالية الدولية لرؤوس الأموال نشاطها إلا أن هذا النشاط إلى غاية 1955 كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية وكان ذلك على حساب تراجع تدفقات رؤوس الأموال نحو البلدان المتخلفة وكانت القروض والمساعدات التي استفادت منها البلدان المتخلفة من الهيئات الدولية محدودة جدا مقارنة مع التي استفادت منها أوروبا .[1]

لكن خدمات المديونية قد عرفت تزايدا ملحوظا حيث انتقلت من 0.77 مليار دولار عام 1970 إلى 6.1 مليار دولار مع بداية عام 1970 .وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض البلدان المتخلفة المدينة وإنشاء نادي باريس عام 1956 لإعادة جدولة الديون الخارجية في البلدان المتخلفة وهكذا يمكننا القول انه خلال هذه الفترة تكونت أول حلقة لمشكل جدي الذي تعانيه اليوم البلدان المتخلفة إلا وهو أزمة المديونية الخارجية التي أصبحت تهدد ليس فقط استغلالها لاقتصادي بل وحتى استغلالها السياسي .

3-وضعية الديون الخارجية المتخلفة خلال الفترة 1970 -1981 . لقد تميزت هذه الفترة بظروف جد ملائمة شجعت البلدان المتخلفة على زيادة اقتراضها الخارجي لمراجعة مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي باشرنها آنذاك في إطار إستراتجية التصنيع المعتمدة فمع بداية السبعينات حيث تغييرات هامة في العلاقات المالية للبلدان المتخلفة ،فعلى اثر الزيادة التي حصلت في أسعار النفض العالمية عام 1973 تكونت لدى بعض البلدان المتخلفة النفطية فوائض مالية معتبرة عجزت لاقتصادياتها عن استيعابها وقد استطاع النظام المصرفي الدولي عبر آلياته من إعادة تدابيرها ،وما انحل عقد الثمانينات حتى انفجرت أزمة الديون في أمريكا اللاتينية بتوقف المكسيك والأرجنتين والدول الأخرى عن الدفع بعد ذلك وجدت البلدان المتخلفة نفسها في مأزق جديد لم تقدر فيه على تحمل أعباء ديونها الخارجية التي بلغت مستويات حرجة ومراجعة العجز المتزايد في موازين

[1] بوجعدار هاشمي ،المرجع السابق ص125

مدفوعاتها ،بسبب تراجع فرص الإقراض الدولي أمامها لان البنوك التجارية بدأت منذ انفجار أزمة المديونية عام 1982، تعيد النظر في سياساتها الافتراضية ولجوءها إلى تطبيق ضوابط وقيود أكثر تشددا أدت إلى تقليص نمو حجم القروض الدولية حيث انخفض معدل نموها بعد عام 1982 إلى 8،5% في المتوسط سنويا بعدما كان نموها بحدود 23 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1970-1981.[1]

4- طبيعة أزمة المديونية المعاصرة: انقسم الفكر الاقتصادي المالي بخصوص نظره إلى طبيعة أزمة المديونية التي انفجرت في بداية الثمانينيات على قسمين:

هناك من يرى أنها أزمة سيولة مؤقتة في حين يعتبرها البعض الآخر أنها أزمة عدم القدرة على الوفاء (الملاءة).

أ- الأزمة هي أزمة نقص سيولة: هناك من الاقتصاديين و على رأسهم " وليام كلاين " و " ماك فادن" يرون أن أزمة المديونية التي عرفتها البلدان المتخلفة في بداية الثمانينيات إنما هي أزمة سيولة مؤقتة ، فبحسبهم أن تلك الأزمة التي يعيشها البلد المدين إنما يعود سببها إلى كون هذا الأخير يعيش في وضع مؤقت حسب هؤلاء الاقتصاديين فإن مشكلات السيولة تنبع أساسا عن مجموعة من المتغيرات مثل معدل الفائدة على القروض الخارجية، أسعار الصادرات و الواردات..... و أن التغلب على مشكلة نقص السيولة إنما يتم من خلال زيادة حصيلة الصادرات البلدان المتخلفة و توسيع غرض الاقتراض أمامها.

ب – الأزمة هي أزمة عدم القدرة على السداد: على عكس الرأي الآخر هناك من الاقتصاديين و الخبراء يرون أن أزمة عدم القدرة على السداد، و يعتبر بلد ما عاجز عن السداد حينما يكون في وضع لا تكفي فيه مداخليه المستقبلية للوفاء بخدمات الديون المستحقة و بمعنى آخر أن أزمة عدم القدرة أو الملاءة إنما تعني أن الثروة الحقيقية التي استطاع البلد المدين توليدها ، لن تمكنه من سداد ديونه الخارجية بدون مشاكل.

[1] بوجعدار هاشمي ،المرجع السابق ص123

المطلب الثانث: الدول النامية في فترة ما بين 1945 – 2000:

1- الدول النامية في فترة ما بين 1945 – 1984:

خلال فترة الازدهار العالمي ما بعد الحرب (945 – 1984) استفادت الدول النامية من العلاقات الاقتصادية التي ربطتها بمجموعة البلدان الرأسمالية، باعتبارها دولا مصدرة للمواد الخام لهذه البلدان والمستوردة منها، جميع ما تحتاج إليه، و لقد استطاعت مجموعة هذه البلدان أن تحقق معدلات لبأس بها من النمو الاقتصادي، و إن لم يغير ذلك من طبيعة الهياكل الإنتاجية(باستثناء النمور الأربعة بجنوب آسيا).

و مع بعض الاستثناءات شهدت الدول النامية معدلات نمو أقل خلال الثمانينيات، و إن كانت هناك متفاوتات كبيرة من ناحية الأداء فقد انخفض معدل النمو في الدول الآسيوية من معدل سنوي متوسط يبلغ 4.8% في الفترة 1973 – 1979 إلى 3.1% في الفترة 1980 – 1985 و من دول أمريكا اللاتينية من 4.7% إلى 1%، و في الدول الأفريقية من 2.7% إلى 1%، و في الدول الرئيسية المصدرة للنفط من 5.9% إلى 1.2%، و يعزي اختلاف الأداء الاقتصادي فيما بين الدول النامية في الثمانينيات إلى ثلاث عوامل :

- حدوث صدمات خارجية.
- عوامل هيكلية محلية (ناتجة جزئيا من السياسات المتبعة في الماضي).
- الاستجابة المحلية للسياسات العامة.

و اعتمد حدوث الصدمات الخارجية على الوضع الأولي للدولة من حيث حجم و هيكل تجارتها وديونها، أما هيكل و حجم التجارة فقد حدد أثر التغيرات النسبية للأسعار على معدلات التبادل التجاري، بينما حدد تكوين و حجم الديون الخارجية مدى زيادة أعباء الديون كرد فعال لزيادة في أسعار الفائدة العالمية، و اختلفت درجة تطبيق موازين المدفوعات المطلوبة للتغلب على تأثير الانخفاض في معدلات التبادل التجاري أو الارتفاع في مدفوعات خدمة الديون اختلافا واسعا فيما بين الدول، بيد أن الدول النامية لم تكن فقط ضحايا للصدمات الخارجية و إنما كان لسياستها تأثير كبير على مدى تأثير العوامل الخارجية على أدائها الاقتصادي. [1]

ولم تواكب الإمكانات العامة للتكليف في أحجام الصادرات و الاستعاب المحلي في أحوال كثيرة، حدوث الصدمات الخارجية، واحتاجه الدول المصدرة للسلع الأساسية ذات المعدلات العالمية من الديون بالنسبة للصادرات إلى تكييف كبير لتجنب انخفاض إلا نتاج والاستثمار ولكن وقفت العوامل الهيكلية المحلية عائقا في طريق مثل هذه الاستجابة السريعة والكبيرة والواقع إن تعرضها الكبير للصدمات التجارية كان هو نفسه انعكاسا للتشدد في خطط الإنتاج ، ومن بين الدول المصدر للسلع المصنعة أيضا المحاجة بعض الدول إلى إجراء تعديلات في موازينها التجارية ،وكانت هذه التعديلات كبيرة بوجه خاص بالنسبة لإحجام وهياكل قطاعات

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية و بيروت العربية، 1998، ص 31 – 32.

تجارتها الخارجية وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الدول النامية على أساس هياكلها التصديرية والاستيرادية .

-دول مصدرة صافية للسلع الأساسية غير النفطية والسلع المصنعة معا .وتشمل هذه المجموعة عددا من الدول المصدر للنفط ومعصم هده الدول مستوردة صافية أي للسلع المصنعة المجموعةالاولى .

-دول مستوردة صافية للسلع الأساسية غير النفطية والسلع المصنع معا .وتشمل هذه المجموعة عددا من الدول المصدرة للنفط يبلع نصيب عائدات النفط في مجموع حصيلة الصادرات نسبة كبيرة وأيضا عددا صغيرا من الدول غير النفطية التي تتلقى معونة كبيرة المجموعة الثانية .

- دول مصدرة صافية للسلع المصنعة و مستوردة صافية للسلع الأساسية غير النفطية وتشمل هذه المجموعة عددا كبيرا من الدول غير النفطية في شرق أسيا وكان للتغييرات الكبيرة التي جرة في معدلات التبادل التجاري بين السلع الأساسية غير النفطية والسلع المصنعة ،وبين النقط والسلع الأساسية غير النفطية وبين النفط والسلع المصنعة أثارا مختلفة على معدلات التبادل التجاري الإجمالي لهذه المجموعات من الدول ،اذ تغيرت معدلات التبادل التجاري لهذه المجموعات من الدول بطريقة متفاوتة خلال أوائل الثمانينيات .

وفي المتوسط قلت هذه المعدلات بما يزيد على 25 % في فترة 1981 – 1983 عنها في الفترة 1976- 1978.[1]

بالنسبة لمصدري السلع الأساسية ،بينما جل متوسط الانخفاض عن 5% بالنسبة للمستوردين الصافيين للسلع الأساسية غير النفطية والمصدريين الصافيين للسلع المصنعة وتعرضت الدول المصدرة للنفط في المجموعةالاولى لانخفاضات بسبب الهبوط الحاد في أسعار صادراتها من السلع الأساسية غير النفطية للتحسن في معدل التبادل التجاري وتجاوزا لتعاون فيما بين المجموعات بدرجة كبيرة داخل كل مجموعة.

وقد لعبت الاختلافات في الهياكل الداخلية دورا رئيسيا في أداء الصادرات في الدول النامية في الثمانينيات فمثلا بينما انخفضت إحجام الصادرات في الدول النامية ككل خلال الفترة 1982 -1984 ،احتفظت جميع الدول المصدرة للسلع المصنعة بأحجام صادراتها أو إيراداتها بينما لم يتجنب سوى نصف الدول المصدرة للسلع الاساسية قليلة الدخل تقريبا هذا الانخفاض ،وفي عام 1984 ،عندما زاد حجم صادرات الدول النامية ككل ضلت دول كثيرة مصدرة للسلع الاساسية وقليلة الدخل عاجزة عن زيادة إيراداتها .

وقد مرت عدد من الدول ذات الأداء التصديري المماثل بتجارب مختلفة من حيث التغير في إحجام وارداتها والناتج الاستثمار،حسب اختلاف حدوث الصدمات الخارجية ،ونطاق الاستعاضة عن الواردات واثر زيادة الجهود التصديرية على النشاط المحلي واضطرت دول كثيرة كانت اقل حظا في هذه المجلات الى تخفيض

[1] زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص33.

الاستثمار للإفراج عن بعض السلع من اجل التصدير أو تدليل القيود الصارمة لموازين المدفوعات لتخفيض استورده من سلع رأسمالية مما اضعف قدرتها على الاضطلاع على التغيير الهيكلي نتيجة لذلك بدرجة كبيرة .

2- الدول النامية في فترة مابين 1986-2009.

لقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل سنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شانها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشاورة والمساعدة الفنية والدعم المالي.

حيث حصل 56 بلدا يبلغ مجموع سكانه 3،2 مليون نسمة على قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقا لتسهيل التصحيح الهيكلي وخلفته التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي .الذي أنشأ لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أقوى، و تحسن مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات و قد أسهمت هذه التسهيلات إسهاما ملموسا في جهود التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، و لكن كثيرا من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر بالرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي و مجتمع المانحين الأوسع.

و قد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات و المنظمات الدولية و غيرها، بإجراء عملية إعادة بحث مكثف لاستراتيجيات التنمية و الديون في السنوات الأخيرة، و تم بعدها الاتفاق على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان.

و في الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في عام 1999 اعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجا جديدا ينص على جعل استراتيجيات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة و تخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق و البنك للبلدان الأعضاء يجسد هذا الاتجاه منهجا أكثر اعتمادا من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق من شأن استراتيجيات الحد من الفقر ذات الأهداف المركزة أن تضمن إعطاء أولوية قصوى لاحتياجات الفقراء في إطار المناقشة المعينة بالسياسات العامة، خاصة في حالة اتساع قاعدة المشاركة في صياغة إستراتيجية، بما فيذلك مشاركة عناصر من المجتمع المدني و فضلا عن ذلك، يمكن لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تضع البلدان في موقع القيادة لتسيير عملية التنمية فيها على أساس رؤية راضخة المعالم لمستقبلها و خطة منظمة لتحقيق أهدافها في سنة 2000.

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالي من أجل تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية على البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل. [1]

[1] شقيري نوري موسى، و آخرو، المرجع السابق، ص 326 – 328.

- صرح "جون لبيسكي " النائب الأول للمدير العام للصندوق، في كلمة ألقاها أمام مؤتمر نظمته جريدة " واي زايت " في مدينة فرانكفورت الألمانية في التاسع من سبتمبر 2008 بأن النشاط الاقتصادي يتوقع له أن يزداد بطئا في النصف الثاني من عام 2008 تحت وطأة التوترات المالية المطولة و أسعار السلع المرتفعة، ثم يبدأ الانتعاش في اكتساب زخم تدريجي غفي عام 2009 ، فالاقتصاد العالمي في أصعب موقف يتعرض له منذ سنوات طويلة ، حيث يخوض صراعا محتدما على الأزمة المالية التي تفجرت في أوت 2008 ، فضلا عن تأثير أسعار السلع المرتفعة.

حيث يتوقع التقرير استمرار تباطؤ النمو في الاقتصاديات الصاعدة والنامية حتى تنخفض معدلاته إلى مستوى الاتجاه العام خلال النصف الثاني من عام 2008، فيصل إلى 6.9% على أساس التغيير السنوي المقارن بعد أن سجل 8% في عام 2007 وسوف يتقلص النمو مجددا في عام 2009 حتى يصل معدله إلى 6.1% وتشير التوقعات إلى اتخاذ التضخم في هذه الدول حول مستوى 8% في نهاية عام 2009. [1]

[1] محمد عبد الوهاء العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمة المالية، دار التوراء للنشر و التوزيع عمان، 2009، ص 87 – 94.

المبحث الثاني: دور صندوق النقد الدولي في البلدان النامية:

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في السياسة النقدية بالدول النامية:

من حيث دور صندوق النقد الدولي و أثره في السياسة النقدية للدول النامية، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة مشاكل عديدة بالدول النامية، حيث انخفضت أسعار سلعها التصديرية الرئيسية و صاحب ذلك انخفاض الطلب عل هذه السلع في الدول الرأسمالية و ارتفاع أسعار الفائدة العالمية الحقيقية، مما اثر على حجم مديونية الدول النامية نظرا لأن جانبا كبيرا من هذه المديونية بفائدة متغيرة، كما انخفضت أيضا تدفقات الرأسمالية الدولية إليها، هذا على ارتفاع تكلفة الإقراض، و ندرة العملات الأجنبية محليا وزيادة معدلات التضخم، و قد أدى كل ذلك بهذه الدول إلى الالتجاء للمؤسسات الدولية طلبا للعون، و يعتبر صندوق النقد الدولي أحد مؤسستين هامتين بإصلاح الخلل الهيكلي و إعادة التوازن داخليا و خارجيا عن طريق تقديم التمويل اللازم، و تمكين الدول الأعضاء من مواجهة العجز في ميدان المدفوعات خلال مجموعة من التسهيلات.

و يبني صندوق النقد الدولي برامجه لتصحيح عجز ميدان المدفوعات بالبلاد النامية في إطار نموذج النقديين حيث ارجع عجز ميزان المدفوعات إلى أسباب هيكلية و نقدية و في معالجة مشكلة التضخم يتم توفير مناخ الاستقرار النقدي الملائم لظروف التنمية الاقتصادية، و من ثم فإن الصندوق يركز على تطبيق سياسة نقدية انكماشية يتم من خلالها امتصاص فائض السيولة المحلية مع الحد من معدل الزيادة و العمل على التخلص من العجز الموازنة العامة، و يضاف إلى هذه السياسات ما يرتبط بالتأثير المباشر في حالة ميزان المدفوعات من خلال اتخاذ خطوات نحو تحرير سعر لصرف لكي يقترب سعر الصرف الفعلي من سعر الصرف في السوق الحرة، هذا مع التخفيف من قيود على التجارة الخارجية و الاعتماد على قوى السوق و الحد من تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي.

و تعليقا على دور صندوق النقد الدولي و علاقته بالبلاد النامية، يلاحظ ما يلي:

أ- أن الصندوق رسم سياساته و برامجه لمعالجة ميزان المدفوعات بالدول النامية على أساس إلزام كل دولة على القيام بالمعالجة بمفردها. [1]

ب – تعذر معالجة الخلل بالدول النامية نظرا لهبوط التدفق الصافي في الموارد إليها و مواجهاتها تدفقا صافيا إلى الخارج في الوقت الذي تستهدف فيه برامج التصحيح إيجاد توازن بين الطلب و العرض مصحوبا بمعدل مناسب للنمو إلى جانب تدفق موارد كافية من الخارج.

ج – عدم إتباع الصندوق في الغالب لما جاء في مواده من عدم المساس بالرفاهية المحلية و الدولية مع تنمية الموارد الإنتاجية و الحفاظ على مستويات عالية للتوظف و الدخل للدول الأعضاء، حيث أدى تحجيم الإنفاق الحكومي إلى تراجع الإنفاق على خدمات الرفاهية و التعليم و الصحة و دعم المنتجات العدائية.

---

[1] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية بيروت، 2002، ص 343 – 344.

د – إصرار الصندوق على الاعتماد على سياسات إدارة الطلب لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و إن كان عدم التوازن راجعا إلى عوامل خارجية مما ترتب عليه خسارة في الإنتاج، و انكماش في الاستثمار، و أدى ذلك بالتالي إلى عدم استحداث صناعات جديدة للتصدير أو صناعات بديلة الواردات.

هـ - لم تحقق سياسة سعر الصرف الحر التي يقترحها الصندوق، الهدف المرجو من تطبيقها كخطوة لازمة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يتوقع ان تؤديه من خفض في الإنفاق على الواردات و رفع في الإيرادات من الصادرات، و ذلك بسبب ما تتسم به معظم الواردات من انخفاض في مرونة الطلب المحلي عليها، و انخفاض إنتاجية القطاع الإنتاجي لزيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، رغم ارتفاع مرونة الطلب الأجنبي عليها.

و للصندوق دور مهم باتحاده ردود أفعال مناسبة اتجاه الأزمة بشكل عام (أزمة 2008)، ووضع نظم للإنذار المبكر تقوم على رصد إرهاصات المشكلات فور ظهورها في البلدان الأعضاء.

وقد ألتزم قادة المجموعة بتعزيز قدرة الصندوق على الوفاء بمتطلبات التفويض الممنوح له في إطار الرقابة على الاقتصاد الكلي، و إقراض البلدان الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل وتقديم مساعدة لبناء القدرات في بلدان الأسواق الصاعدة و البلاد النامية و هي إشارة مهمة لالتزم العالم بضمان توافر موارد كافية للصندوق لمساعدة بلدان أعضاء الصندوق لمراجعة الأزمة. [1]

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مرجع سابق، ص 99.

المطلب الثاني: الحلول المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي:

يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة لا يمكن حلها إلا من خلال التكاثف لأربعة أطراف فاعلة هي البلدان المتخلفة المدينة، الدول الدائنة، البنوك الخاصة، المؤسسات المالية الدولية، فبالنسبة للطرف الأول هو البلدان المتخلفة المدينة، فهي مطالبة بتطبيق برامج تصحيح هيكلية على اقتصاديات تتضمن عدة سياسات أهمها:

- **سياسة الميزانية:** التي تهدف إلى تحقيق توازن ما بين النفقات العامة و الإيرادات العامة و محاربة التضخم.
- **سياسة نقدية:** تهدف على التحكم في عقد الكتلة النقدية المتداولة من أجل التأثير في مستوى الطلب الكلي.
- **سياسة أسعار الفائدة:** من اجل تشجيع الادخار المحلي و زيادة الاستثمار.
- **سياسة الصرف:** و التي يمكن من خلالها تحديد أسعار الصرف عند مستويات تسمح باستغلال علاني للموارد الاقتصادية الوطنية.
- **سياسة جبائية:** تعمل على تشجيع الإنتاج الوطني وزيادة الصادرات.
- **سياسة تتعلق بالاستثمار الأجنبي:** تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير المناخ الملائم به.
- **سياسة التجارة الخارجية:** تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها، و تشجيع القطاع الخاص الذي يلعب دورا كبيرا في مجال التصدير و الاستيراد وفتح الأسواق الداخلية أمام السلع الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك فإن البلدان الدائنة فحسب صندوق النقد الدولي يجب أن تعمل من جهتها أكثر على تخفيف معدلات الجمركية التي تفرضها على صادرات البلدان المتخلفة، حتى تتمكن هذه الأخيرة من زيادة صادراتها، و من ثم زيادة إيراداتها من العملات الصعبة، و أن تعمل على تخفيف معدلات الفائدة على القروض التي تقدمها البلدان المتخلفة إلى مستويات أقل مما هي عليه في السوق، هذا إلى جانب زيادة مساعدتها العامة للتنمية سواء في إطار ثنائي أو متعدد، و ذلك لتمكين البلدان المتخلفة المدينة من متابعة و تنفيذ برامج التنمية والتي تقوم بها، كما يجب عليها أن تعمل على زيادة نمو و إنعاش اقتصادياتها بما يمكنها أكثر نمن زيادة إستعابيها لصادرات البلدان المتخلفة أن تعمل كذلك على زيادة التعاون فيما بينها وحل مشاكل موازين مدفوعاتها و جعل معدلات الصرف فيها أكثر استقرارا. [1]

[1] بوجعدار هاشمي، المرجع السابق، ص 224.

أما الطرف الثالث هو البنوك التجارية الخاصة التي لجأت مند عام 1982 إلى تقليص إقراضها للبلدان المتخلفة المدينة، و زيادة تكوين مئونات على ديونها المشكوك في تحصيلها، فهي مطالبة بزيادة قروضها للبلدان المتخلفة المدينة على تسديد ديونها الخارجية.

الطرف الرابع المتمثل في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و البنوك الجهوية للتنمية، فعليها أن تساهم في حل أزمة المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة المدينة، من خلال زيادة مساعداتها و معاوناتها لتلك البلدان خاصة منها تلك البلدان التي تعاني من مدينة ثقيلة أو بنوك التنمية الجهوية والبنك الدولي مطالبة بالإضافة على ذلك مايلي:

-زيادة رأسمالها إلى مستوى يسمح لها بمنح قروض إضافية للبلدان المختلفة المدينة .

- تخفيف شروط الافتراض التي تفرضها على القروض التي تمنحها للبلدان المختلفة المدينة .

- تقديم ضمانات على القروض التي تمنحها جهات مالية أخرى.

- تشجيع استعمال الوسائل المالية الجديدة التي يمكن من خلالها ربط خدمات الديون بقدرة البلدان المدينة على التسديد كربط خدمة الديون بنسبة مئوية من حصيلة صادرات البلدان المختلفة المدينة من العملات الأجنبية ،ومن جهة أخرى يرى خبراء صندوق النقد الدولي ان زيادة التمويل الخارجي للبلدان المختلفة المدينة لا يحل أزمة مديونيتها بصورة جذرية ،ما لم تكن مرفوقة بتطبيق برامج تصحيح هيكلي في الوقت المناسب وبدون تأخير ،إذ كلما تأخر البلد في تطبيق هده البرامج كلما كان التصحيح أصعب وزادت تكلفة ، فمع تأجيل التصحيح يزداد عمق التشوهات ويصبح تصحيحها أكثر كافة اقتصاديا واجتماعينا. [1]

[1] بوجعدار هاشمي، المرجع السابق، ص 225.

المطلب الثالث:

1-تقييم تجربة البلدان المغاربية مع الصندوق: تميزت الاقتصاديات المغاربية بنوع من الاستقرار خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي نتيجة الظروف المواتية ،ارتفاع في المواد الخام المصدرة « الحديد الفوسفات ،المحروقات » والسير في الحصول على التمويل الخارجي على سبيل الاقتراض وقد ساعد ذالك أعدادا كبيرة من اليد العاملة كم ساهمت الهجرة الخارجية وبخاصة إلى دول أوروبا في تحقيق توازن نسبي لأسواق العمل في البلدان المغاربية ،مما نتج عنه نوعا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

ومع مطلع الثمانينات تغيرت البيئة الاقتصادية الخارجية وأثرت سلبا في الأوضاع الداخلية، انخفاض أسعار لمواد الخام المصدرة وشح في مصادر التموين الخارجي وتراجع فرص الهجرة إلى الخارج وتضخم الديون الخارجية وارتفاع خدمت الدين ونشوب أزمة المديونية.

هذه الوضعية قلصت من قدرت الدول المغاربية على تموين الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنعة وقطع الغيار الأزمة لتشغيل المشروعات القائمة وأدى ذالك إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ،واختلالات التوازنات الداخلية والخارجية ،وتسجيل معدلات عالية التضخم وارتفاع معدلات البطالة ،مما كان سببا في التوترات الاجتماعية والسياسية وبات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسات اقتصادية أكثر اعتمادا على القطاع الخاص وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي ،وذلك بتطبيق برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف الصندوق الدولي . [1]

الجزائر: إن تجارب الدول التي سبقتنا إلى الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي كمرحلة أولى للانتقال إلى اقتصاد السوق قد أظهرت عجزها في المراحل الأولى من هذه التجارب ولازالت معظمها من وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية في المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة ،ربما تقلل من انهيار اقتصاديات هذه الدول لكنها تبقى محدودة ولا يمكن الاعتماد غليها كليا في إعادة التوازنات الكلية وتحسين ميزان المدفوعات ،أما بالنسبة إلى تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي فبدأت في التسعينيات . [2]

إن متاعب التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من منتصف الثمانينيات و طيلة العشرية الأخيرة من القرن الأخير من الألفية الثانية تعود بالأساس إلى تراكم أعباء المديونية و التي لم يعد فاستطاعة القوات الاقتصادية العمومية محاصرتها داخليا، بعد انهيار أسعار مواد الطاقة النفطية، و التي تعتبر المصدر الأساسي لعملية

---

[1] عبد العزيز سرابي ،التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ،مركز الوحدة الغربية ،الجزائر ،فيفري ،1990،ص 65-66.

[2] عبد اله بن دعيدة ،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ،مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،الجزائر ،1999، ص 355

التصدير و الدفع و من هذا كان لزاما التفكير و البحث على مصادر خارجية تتمثل أساسا فيما تتقدم مؤسسات دولية متخصصة في عروض مالية ، و ما تقدمه من ضمانات بالهيئات المالية الخاصة كنادي باريس و لندن،

وفي إطار ما يسمى بإعادة الجدولة، هذه السياسة تقضي بتأجيل فترة سداد الديون إلى فترات لاحقة و الاستفادة من قروض جديدة لتغطية متطلبات اقتصادية و اجتماعية عاجلة، إن هذه الاتفاقات ألزم الطرف الجزائري بإجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي و الجزئي، و تفعيل النشاط الاقتصادي وفقا لآلية السوق التي تسمح بتحقيق وفرات مالية تجعل الجزائر قادرة على تسديد مستحقاتها و الالتزام أمام شركاءها الماليين و تغطية متطلباتها الاستهلاكية مما حتم على الجزائر إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ابتداءا من 1994 و يتكون هذا البرنامج من شقين:

الشق الأول يمتد لمدة سنة.

الشق الثاني يمتد لمدة ثلاث سنوات. [1]

المغرب: بدأت المغرب في تطبيق برامج التصحيح الشامل في عام 1983 اشتملت جهود سياسات التصحيح على سياسات إجراءات استهدفت تحسين الوضع المالي للحكومة و إعادة التوازن لميزان المدفوعات، مع مطلع عام 1988 و تقليص عجز الميزانية إلى 4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1988، و ترشيد الإنفاق و سياسة نقدية ائتمانية هدفت إلى تشجيع الادخار و احتوائه الضغوط التضخمية ....إلخ، أصدرت سنة 1993 مجموعة من النصوص القانونية ترمي إلى:

- إصلاح سوق رؤوس الأموال و إعادة تنظيم برصة القيم، لقد حققت هذه الجهود نتائج في مختلف المجالات تمثلت فيمايلي:

ظل العجز في الموازنة العامة في حدود 5.6% عام 1988 و 2.2% عام 1992 و ارتفع إلى 3.5% عام 1995.

ميزان المدفوعات ظل سالبا طيلة الفترة 1980 إلى 1991 و لم يعرف تحسنا إلى عام 1992نتيجة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت عام 1992 424 مليون دولار.

عرف معدل النمو الاقتصادي بعد عام 1988 تراجعا و يعزى ذل إلى الجفاف و تناقص الإنتاج الفلاحي.

- تونس: كشفت الحكومة التونسية خلال الفترة 1986، و 1991 تنفيذ سياسات و إجراءات تصحيحية المعدة في إطار برنامجها الشامل للإصلاح الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، و اشتمل ذلك على اتساع سياسة نقدية و مالية تقييدية و تعديل سعر الصرف و تحرير الأسعار و الاستثمار وتحرير النظام المصرفي، و إنشاء

---

[1] بقة الشريف برنامج التعديل الهيكلي و إشكالية المديونية في الجزائر، من الملتقى الدولي للعولمة، التعديل الهيكلي و التنمية، جامعة سطيف، 1999، ص 309.

سوق مالية و إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام و تحويل ملكية بعضها للقطاع الخاص، و كما هو الحال في المغرب فقد أثمرت جهود التصحيح عن نتائج إيجابية على صعيد استرجاع التوازنات الكلية و استرجاع النمو.

عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنا، حيث بلغ معدل الأسعار الجارية 1990 و 1994 حوالي 11.7% كمتوسط سنوي كما سجل نموا حقيقيا بقدر 4% عام 1995

عرفت معدلات التضخم من 7.2% عام 1987 إلى 6% عام 1993 و إلى 4.7ر عام 1994.

كما سجل تحسنا في التحكم في السيولة النقدية بنسبة 43.4% من الناتج الجمالي عام 1994 مقابل 44.8% عام 1993.

كما تراجعت نسبة العجز غي الميزانية العامة إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994 و إلى 1.5% فقط سنة 1995 و بلغ العجز في سنة 1994، 297 مليون دينار تونسي عموما و يمثل 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1994. [1]

[1] بقة الشريف، المرجع السابق، ص 310.

خلاصة الفصل:

بصفة عامة نلخص من دراستنا لهذا الموضوع إلى أن النتائج الأولية المخففة في البلدان العربية التي طبقت هذه البرامج لإصلاحها و خاصة الجزائر لم تحقق بسبب تحسن التركيبة الأساسية للاقتصاد المحلي في هذه الدول بل لعبت فيها العوامل الخارجية الدور الرئيسي و من أمثلة ذلك:

- بالنسبة للجزائر: فإن العوامل الرئيسية الذي لعب دورا في تحسن مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية و ارتفاع أسعار المحروقات و هذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي و منه فإننا نراه أنه في الدول النامية أن تنتهج سياسة الشراكة مع الدول المتقدمة حتى تتمكن من خلق الظروف الملائمة لتنميتها و تحقيق نمو اقتصادي مستمر يضمن اللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا.

النتائج :

-انهيار الأسس الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية التأسيس بريتون وودز

– عند انهيار نظام بريتون وودز إزداد ضعف الصندوق النقد الدولي في ضبط حركية الائتمان على المستوى الدولي

-قل دور الصندوق في الدول المتقدمة التي كانت مهيمنة على إدارتها وأصبح تأثيره مهين على الدول النامية التي تمثل ثلثي أعضائه .

– يقوم بتقديم المساعدات لدول العضوة في الصندوق عن طريق الاقتراض .

– تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجارب مع احتياجات البلدان العضاء .

– يعتبر صندوق النقد الدولي من اهم الأدوات التي أوجدت لصيانة الاقتصاد العالمي وضمان استقراريته

–مساهمة صندوق النقد الدولي بدور هام في العلاقات الاقتصادية الدولية وكان له تأثير كبير في صياغة معالم النظام النقدي الدولي على ضوء توجيهات ومصالح الدول المتقدمة المهيمنة على حصص الصندوق والفاعلة من الاقتصاد الدولي .

– يلعب دور فعال في إدارة وتوجيه مفاوضات إعادة جدولة الديون حيث يقدم ممثله تقريرا تقييميا لوضعية البلد الاقتصادية ووضعية ميزان مدفوعاته وعلاقة البلد بالصندوق

-عجز صندوق النقد الدولي على مواجهة الازمات والتحكم فيها

-صندوق النقد الدولي يلعب دور خطير في إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الدائنين

– تزايد ضعف الصندوق في توجيد أسواق النقد والمال بصورة تقلل من اضطراباتها ومخاطرها وأثارها السلبية على الاداء الاقتصادي بالدول المتقدمة والنامية بحد سواء .

– الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية وجذبها واقراضها

– الاشراف والرقابة على تنفيذ سياسة وبرامجه في البلدان النامية والدول الحديثة التصنيع بعد تطور أزمتها المالية .

التوصيات :

لا بد أن تصبح حقوق السحب الخاصة بمثابة عملة الاحتياط الرئيسية في تسوية المعاملات وهذا يخدم الدول النامية

- يجب أن توزع حقوق السحب الخاصة على أساس أكثر عدالة وأن تصبح أكثر جاذبية في الاستخدام بالمقارنة مع الاصول المالية الاخرى

- زيادة موارد الدول المتقدمة نحو الدول النامية وذلك بزيادة تدفق العون الاقتصادي وذلك يمكن تحقيق بسهولة إذا ما اعطيت حصة أكبر في اي إنشاء مقابل السيولة
- تجنب التنافس في تخفيض قيمة العملات كون سعر الصندوق يعتبر من المسائل ذات الاهمية الدولية مع امكانية الدول الاعضاء في الصندوق تعديل أسعار صرف ....في بعض الظروف وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية وبهدف تصحيح الاختلاف في موازين المدفوعات .

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في سياسات صندوق النقد الدولي وعلاقته بالدول النامية قمنا بتحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت إليها الدول النامية في النصف الثاني من الفترة الماضي وتوصلنا من خلال تحليل السياسات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي إلى الدور الفعال الذي لعبه صندوق النقد الدولي من خلال برامجه في تحسين الأداء الاقتصادي لعلك الدول ،غير ان النتائج التي حققها الصندوق في الدول النامية بقيت محل نزاع بين المؤيدين و المعارضين لسياسات صندوق النقد الدولي ،حيث يرى الفريق المؤيد أن هذه السياسات تحقق النتائج المستهدفة المتمثلة أساسا في تصحيح الاختلال واستعادة النمو حيث أصبح الاقتصاد الوطني لهده الدول أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية ،وذلك بالاستناد إلى مؤشرات تقنية اقتصادية كالنمو الناتج المحلي الإجمالي ،تحسين ميزان المدفوعات انخفاض معدل التضخم .....الخ.

إمام الفريق المعارض لهذه السياسات المستمد من تجارب الدول الرأسمالية المتطورة ،التي تختلف كل الاختلافات عن تجارب البلدان المختلفة وبالتالي فان الناتج ستكون حتما غير منسجمة والواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان وحجمهم في ذلك أن التوازن المالي والخارجي والداخلي لا ينبغي النظر إليه كغاية في حد ذاته ولكن مجرد أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية تتمثل خاصة في تحقيق نمو مستمر وتوزيع أكثر عدالة للدخل وكذلك اتساع مظاهر البؤس والفقر وزيادة الفوارق الاجتماعية بسبب التدابير الانكماشية لهذه البرامج .

قائمة المراجع:

أولا:المكتب:

-الهادي خالدي ،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقتها مع الجزائر ،دار النشر هومة بدون ذكر مكان النشر .1966.

-إبراهيم مرعي العتيقي ،سياسات المؤسسات النقد الدولية والتعليم لدراسة تحليلية ،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر الإسكندرية ،بدون ذكر سنة النشر.

-بسام الحجار ،العلاقة الاقتصادية الدولية ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،2003.

-بسام الحجار ،نظام النقد العلمي وأسعار الصرف ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،2009.

-زينب عوض الله.الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة .مصر ،2004.

-زينب عوض الله الاقتصادي والدولي ،نظرة عامة على بعض القضايا ،الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية وبيروت العربية 1998

-سالم توفيق النجفي ،سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بغداد، 2002.

-سميرة أيوب صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي ،مركز الإسكندرية للكتاب ص،2000.

-شقيري فوزي موسى وآخرون ،المؤسسات المالية والمحلية الدولية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ،2009.

-عادل المهدي ،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ،الطبعة 2،الدار المصرية اللبنانية ،دون ذكر مكان النشر ،2004.

-عبد العزيز شرابي،التصحيح الهيكلي ،وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ،مركز الوحدة العربية الجزائر، فيفري1990.

-عبد الله بن داعيدة ،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ،مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية، الجزائر ،1999.

-علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ،دار المسير للنشر والتوزيع ،عمان ،2007.

-ماري فراس لريتود1 :ترجمة هشام متولي ،صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث بدون ذكر دار النشر ،بدون ذكر مكان النشر ،1993.

-مجدي محمود شهاب سوزي عدلي ناشد،أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2006.

-محمد عبد الوهاب العزاوي ،عبد السلم محمد خميس دار إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،2009.
-محمد عزة غزلان ،اقتصاديات النقود والمصارف ،دار النهضة العربية ،بيروت ،2002.
-محمود حسن حسني ،النقود والتمويل الدولي ،دار المريخ للنشر ،القاهرة ،2007.
-محمود يونس اقتصاديات دولية ،الدار الجامعية ،مصر ،1999
-موسى سعيد مطر وآخرون ،المالية الدولية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2008
- هشام كمال ،الوجيز في التاريخ ،دار الهدى ،الجزائر ،2002.
ثانيا :الرسائل الجامعية.
-بوجعدار هاشمي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،أزمة الديون الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي للدول المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2003.

ثالثا المجلات.

-صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي،دراسات اقتصادية ،العدد الأول ،السداسي الأول ،1999.

رابعا الملتقيات.

-بقة اشريف ،برنامج التعديل الهيكلي وإشكالية المديونية في الجزائر ،الملتقى الدولي للعولمة ،التعديل الهيكلي ،والتنمية ،جامعة سطيف ،1999.